تقرير تسليط الضوء على الهجرة العالمية

2022

هذا التقرير ثمرة جهود مشتركة للتحالف العالمي للهجرة ومؤسسة فريدريش إيبرت (Friedrich-Ebert-Stiftung) من أجل توليد زخم يدفع بتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة بشكل قائم على الحقوق، ومتمحور حول المهاجرين ومستجيب للنوع الاجتماعي. وبالنسبة لهاتين المنظمتين، يشكل منتدى الأمم المتحدة لاستعراض الهجرة الدولية لحظة أساسية وفرصة سانحة من أجل أن تجدد الدول التزامها بأجندة هذه الحقوق من خلال تعهدات ملموسة ومعايير وطرق جديدة للتعامل مع سياسة الهجرة.

التحالف العالمي للهجرة (GCM)

التحالف العالمي للهجرة هو ائتلاف متعدد القطاعات لشبكات إقليمية ودولية تسعى جاهدة للتأثير على السياسة العالمية بشأن الهجرة وحقوق المهاجرين والعمل، وذلك من خلال تبادل الاستراتيجيات، وتعبئة الناس، وقيادة العمل المشترك نحو النهوض بحقوق الإنسان والعدالة العالمية للمهاجرين وأسرهم. إن مقاربة التحالف العالمي للهجرة بشأن السياسة القائمة على الحقوق تضرب بجذورها في قدرة أعضائه على ربط هذا الإطار بالتنفيذ على المستوى الوطني أو مستوى الولاية أو حتى المدينة، وتعتمد على هذه القدرة.

وبالنظر إلى أن شبكة التحالف العالمي للهجرة مؤلفة من مجموعة من الشبكات الأخرى، فإن أعضاءها يستندون إلى واقعهم الإقليمي والوطني، حيث يكون لسياسات الهجرة تأثيرات بطرق مختلفة.

بدعم من

مؤسسة فريدريش إيبرت (Friedrich-Ebert-Stiftung)

مؤسسة فريدريش إيبرت هي أقدم مؤسسة سياسية في ألمانيا ذات تقاليد عريقة في الديمقراطية الاجتماعية ترجع إلى تاريخ تأسيسها في عام 1925. وهي مؤسسة غير ربحية نشطة في ألمانيا وعبر العالم. وتدافع مؤسسة فريدريش إيبرت، من خلال شبكة من المكاتب الدولية في أكثر من 100 دولة، عن سياسة التعايش السلمي وحقوق الإنسان، وتشجع إنشاء وتوطيد الهياكل الديمقراطية والاجتماعية والدستورية، وتمهد الطريق لنقابات عمالية حرة ومجتمع مدني قوي.

منسق المشروع: تشوس ألفاريز (Chus Álvarez)

تنقيح التقرير: علياء علي (Alia Ali)

الإنتاج والتصميم: "ميديا كومباني – وكالة التواصل، شركة محدودة المسؤولية (MediaCompany - Agentur für Kommunikation GmbH)، برلين، ألمانيا

فريق التحرير التابع للتحالف العالمي للهجرة:

- كارول بارتون (Carol Barton)، شبكة النساء والهجرة
- ستيفان جاكميت (Stéphane Jacquemet)، اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة
- ألما ماكيتيكو (Alma Maquitico)، الشبكة الوطنية لحقوق المهاجرين واللاجئين
- نها مسرا (Neha Misra)، مركز التضامن

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي 4

وصيات

التحالف العالمي للهجرة 5

نظرة عامة

"الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" لمن؟

بقلم باندانا باتانيك (Bandana Pattanaik) 6

مسارات الهجرة المنتظمة

الشعوب وليس الربح: مسارات هجرة متماسكة تتمحور حول حقوق الإنسان والعمل اللائق للجميع

بقلم شانون ليدرر (Shannon Lederer)، ويانيرا ميرينو (Yanira Merino) ونيها ميسرا (Neha Misra) 10

الوصول إلى الخدمات

وصول المهاجرين غير النظاميين في أوروبا إلى الرعاية الصحية:

جائحة كوفيد-19 والتطعيمات/اللقاحات والجهود المبذولة لتحفيز الوصول إلى الرعاية الأساسية من القاعدة إلى القمة

بقلم ألينا سميث (Alyna Smith) 14

التجريم والاحتجاز

نهاء احتجاز المهاجرين وتجريمهم عبر تركيز قيادة القواعد الشعبية

بقلم ميشكا بيلاي (Mishka Pillay)، ميا ليا بوا كيرنان (Mia-lia Boua Kiernan) وكارولينا جوتاردو (Carolina Gottardo) 17

الرسوم التوضيحية (إنفوجرافيك)

لمسارات المنتظمة الدائمة وعمليات تسوية الوضع القانوني القائمة على الحقوق

والمستجيبة للنوع الاجتماعي تعزز حقوق الإنسان للمهاجرين 20

حقوق العمال المهاجرين

لانتقال من أجل كسب الرزق والحياة: عاملات المنازل المهاجرات بين إفريقيا والخليج والمشرق

بقلم رولا الصغير (Roula Seghaier) وصوفيا نجيرو (Sophia Njiru) 22

الحماية على الحدود

آثار عمليات المراقبة على الحدود والاستعانة بمصادر خارجية على المهاجرين في وضعية الهشاشة الاجتماعية

بقلم ألما ماكيتكو (Alma Maquitico) وأليسيا مونكادا (Alicia Moncada) 26

النزوح المرتبط بالمناخ

أزمة المناخ تؤدي إلى تفاقم مختلف أشكال عدم المساواة، وتدفع إلى هشاشة الهجرة

بقلم كاثرين تاكتاكين (Catherine Tactaquin) 29

المراجع 33

معلومات عن المؤلفين 35

الملخص التنفيذي

إن الاستغلال المفرط للعمالة في مخططات الهجرة المؤقتة، وأزمة المناخ، وانتشار الميز العنصري في الوصول إلى اللقاحات، والمآسي على الحدود وفي مراكز الاحتجاز، والمخاطر اليومية التي تواجه المهاجرين غير النظاميين، وظروف العمل المزرية للعديد من العمال المهاجرين، كل هذه الأمور تشير بشكل لا لبس فيه إلى أننا بعيدون عن تحقيق رؤية الاتفاق العالمي من أجل نظام "آمن ومنظم ومنتظم" لحكامة الهجرة.

وقد عمقت جائحة كوفيد-19 خطوط الصدع في عالمنا وعززتها بتفاقم النزعة القومية ورهاب الأجانب والعنصرية والخوف من الغرباء. وعلى الرغم من أن المهاجرين يشتغلون في جميع القطاعات، فإن الغالبية العظمى منهم يعملون في وظائف مؤقتة وغير مستقرة ويتمتعون بحقوق رمزية أو ولا يستفيدون من أي حقوق عمالية. واستمر هؤلاء المهاجرون بالعمل في وظائف تم تصنيفها على أنها "أساسية" أو "في الخطوط الأمامية" لكن غالبًا دون أدوات وقائية مناسبة أو حوافز اقتصادية لساعات العمل الإضافية أو بدل مخاطر. وعلى الرغم من خطاب "إعادة البناء بشكل أفضل"، لم نشهد أي تجمع متعدد الدول لمناقشة عقد اجتماعي جديد تمس الحاجة إليه.

وفي هذا السياق المقلق للغاية، استجابت الدول بإغلاق الحدود، والاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود وعسكرة الحدود، وتنامي تجريم المهاجرين. علاوة على ذلك، استبعدت بعض الدول المهاجرين من الدعم الاقتصادي والرعاية الصحية المرتبطة بالوباء، بما في ذلك اللقاحات. ومنذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة في عام 2018، فإن صفقات العمل ثنائية الأطراف المؤقتة والهشة والاستغلالية أصبحت الأداة المعيارية لـ "الهجرة النظامية"، مما زاد من انتهاكات حقوق العمال المهاجرين. وعلى الرغم من تكثيف ظواهر التغيرات البيئية والأزمات، يتواصل رفض النزوح بسبب المناخ كسبب وجيه لطلب اللجوء والإقامة الدائمة في بلد آخر.

وتتجاهل هذه الحقائق أن استمرار النزاعات في أجزاء كثيرة من العالم، وتفاقم أزمات المناخ، وتزايد الفقر والجوع يضع الناس في أوضاع أكثر هشاشة قد تجبرهم على الهجرة.

وكثيرًا ما تفسر الدول هدف الحكامة "الآمنة والمنظمة والنظامية" المتوخى في الاتفاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة بطريقة تنتهك حقوق المهاجرين. وتتعارض هذه الممارسات مع مبادئ والتزامات الاتفاق العالمي للهجرة: دعم حقوق الإنسان للمهاجرين وضمان حماية حقوق الإنسان على الحدود الدولية.

لا يوجد دليل على أن إنشاء مسارات منتظمة دائمة للمهاجرين وتسوية الأوضاع القانونية للأشخاص عديمي الوثائق سيؤدي إلى إجهاد النظام الاقتصادي أو الاجتماعي لبلدان المقصد. بل على العكس من ذلك، فإن مثل هذه السياسات ستساهم بشكل هام في الحد من انعدام الأمن المعيشي، وفي بناء مجتمعات عادلة، وفي تقوية الاقتصاد.

ومع ذلك، هناك أدلة وافرة على أن هذه الرؤية لا يمكن أن تتحقق عبر تدابير صارمة للحد من الهجرة غير النظامية ومن خلال الزيادة في تفاقم أوضاع الأشخاص التي تعتبر هشة أصلا. فالأشخاص يتنقلون سعيا إلى الأمن والأمان. ولا يجب معاملتهم كمجرمين.

إن المهاجرين ليسوا مسؤولين عن الكوارث وأوضاع الفقر المدقع التي يفرون منها. وعندما ينتقلون بحثًا عن حياة كريمة، فإنهم مصممون على العمل الجاد والمساهمة في بلدان المقصد والمنشأ.

ولإحراز تقدم حقيقي فيما يتعلق بالتزامات الاتفاق العالمي للهجرة، ينبغي أن يدعو المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية (IMRF) بقوة إلى الانتقال نحو مسارات منتظمة للهجرة قائمة على الحقوق ومستجيبة للنوع الاجتماعي ودائمة، وإلى تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين، وحماية حقوق المهاجرين، بما في ذلك حقوق العمل. ويجب لمنتدى استعراض الهجرة الدولية وتدابير المتابعة المنبثقة عنه الاعتراف بواقع النزوح بسبب المناخ، والدعوة إلى مسارات منتظمة لأولئك النازحين. ويعد التعاون العالمي الحقيقي ضروريا لبناء اقتصادات مرنة تركز على الأشخاص وتعالج دوافع الهجرة بطريقة متسقة وشمولية.

توصيات التحالف العالمي للهجرة

يدعو التحالف العالمي للهجرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى وضع حقوق الإنسان للمهاجرين في صلب السياسات المتسقة والنهوض بها بحيث توفر مسارات دائمة منتظمة قائمة على الحقوق ومستجيبة للنوع الاجتماعي وإمكانية تسوية الوضع القانوني للجميع.

يجب على الدول اتخاذ تدابير لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين في جميع مراحل الهجرة بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

- **تجريد جميع سياسات وإجراءات الهجرة من الطابع العسكري**، لا سيما على الحدود، وتحويل الموارد إلى التنمية المستدامة والعمل اللائق للجميع.
- الهجرة "الآمنة والنظامية والمنظمة" **ليست غطاء لإضفاء الشرعية على خطط العمل المؤقتة الاستغلالية** وسياسات إنفاذ قوانين الهجرة المشددة.
- يجب على الدول توفير خيارات للإقامة الدائمة والمواطنة والمشاركة الهادفة في الحياة المدنية لتسهيل التماسك الاجتماعي والأسري من خلال **مسارات للهجرة النظامية قائمة على حقوق الإنسان ومستجيبة للنوع الاجتماعي وعبر تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين**.
- معالجة الهجرة من خلال **مقاربة شاملة للحكومة برمتها واتساق السياسات** بما يعزز العدالة الاقتصادية والاجتماعية والعرقية والمناخية والجنسانية ويركز أهداف السياسة الاقتصادية والتجارية وسياسة الهجرة والسياسة الخارجية على احتياجات السكان وحماية البيئة.

يجب على الدول تمتيع المهاجرين بحقوق متساوية، بما في ذلك حقوق العمال الكاملة، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

- **معالجة الأشكال المتقاطعة للتمييز** في السياسة: الهوية الجنسانية أو التعبير عن النوع الاجتماعي، والعرق، والإثنية، والجنسية، والطبقة، والتوجه الجنسي، والسن، والدين، والإعاقة.
- **الاعتراف بقدرة العمال** على تمثيل أنفسهم والانخراط في هيكل المشاورات ثلاثية الأطراف التابع لمنظمة العمل الدولية (بين الحكومة وممثلي العمال وأرباب العمل) كآلية حكامة مركزية للتكامل الاقتصادي والاجتماعي لجميع العمال، بمن فيهم اللاجئين والمهاجرين.
- **الاعتراف بالمهاجرين كأصحاب حقوق** وتحديد واضح لحق المهاجرين في الخدمات الأساسية والرعاية الثانوية والوصول إلى نظام العدالة.

يجب أن يؤدي تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة إلى عقد اجتماعي جديد وليس "إعادة بناء بشكل أفضل" لصرح الهجرة العالمية الدائرية المكسور والذي تشوبه الكثير من العيوب.

- **النهوض بعقد اجتماعي جديد** يضمن جودة الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية الشاملة؛ وسلامة المجتمع؛ والقدرة على التعافي من تأثيرات المناخ؛ وسيادة القانون؛ وآليات لإنهاء جميع أشكال التمييز، من قبيل التمييز على أساس العرق أو النوع الاجتماعي؛ والوظائف اللائقة والمستقرة والتي تساعد على إعالة الأسرة.
- الالتزام **بالتركيز بشكل أولوي على المناخ والهجرة من منظور جنساني**، بما في ذلك عبر إنشاء آليات داخل منظومة الأمم المتحدة لربط السياسات العالمية في مجالات المناخ والهجرة والتنمية وحقوق الإنسان بشكل فعال ومتسق فيما بينها.
- إعادة التفكير في مفهوم التنمية **ووضع سياسات وطنية لتجنب النزوح المرتبط بالمناخ والتقليل منه ومعالجته** بطريقة مستجيبة للنوع الاجتماعي وشاملة تساهم في بناء القدرة على الصمود بين السكان المتضررين.

نظرة عامة

"الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" لمن؟

باندانا باتانيك (Bandana Pattanaik)
منسقة دولية،
التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء (GAATW)

سيعقد المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية (IMRF) لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في شهر مايو/أيار 2022. وقد أنجزت الدول الأطراف الاستعراضات الإقليمية خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2021 وبالتالي، يشكل المنتدى فرصة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي يقودها المهاجرون، والمهاجرون أنفسهم، بغية مساءلة الدول بشأن الوعود التي قطعتها في عام 2018.

ويعد الاتفاق العالمي للهجرة تتويجا لسنوات عديدة من العمل من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في جميع أنحاء العالم بهدف تحسين إدارة الهجرة ودعم حقوق الإنسان والالتزامات الإنسانية تجاه المهاجرين. وإلى جانب الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، فإن الاتفاق يؤكد الرؤية التي تم التعبير عنها في إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، وأهداف التنمية المستدامة.

تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطيل وتدمير حياة وسبل عيش ملايين الأشخاص حول العالم. وإذا كان الفيروس قد تسبب بالتأكيد في أزمة صحية غير مسبوقة، فإنه قد كشف أيضًا عن خطوط صدع عميقة في عالمنا. وجدد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، التعبير عن مشاعر الكثير من الناس عندما قال في محاضرته السنوية لنيلسون مانديلا أن الوباء كشف عن "المغالطات والأكاذيب في كل مكان – الكذبة القائلة بأن الأسواق الحرة يمكن أن توفر الرعاية الصحية للجميع، والوهم بأن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ليست وظيفة، وبأننا نعيش في عالم ما بعد العنصرية، وأسطورة أننا جميعًا على متن نفس القارب".

للأسف، على الرغم من الترافع القوي لمنظمات المجتمع المدني، لم يجتمع قادة العالم بعدُ لمعالجة عدم المساواة في الوصول إلى اللقاحات[1]، ناهيك عن وضع استراتيجيات لبرنامج تعافي تحولي عالمي. وعلى الرغم من خطاب "إعادة البناء بشكل أفضل"، لم نشهد أي تجمع متعدد الدول لمناقشة عقد اجتماعي جديد.

وفقًا لتقرير عدم المساواة العالمي لعام 2022، بعد ثلاثة عقود من التجارة والعولمة المالية، لا تزال التفاوتات العالمية صارخة للغاية، حيث يمتلك أغنى 10% من سكان العالم أكثر من 50% من دخل العالم، بينما يمتلك الأشخاص في المجموعة منخفضة الدخل التي تشكل حوالي 50% من السكان 2% فقط من ثروة العالم[2]. وبالتالي، لا غرابة أن يمثل الوباء أكبر زيادة في نصيب المليارديرات في العالم.

يحتل القضاء على الفقر المرتبة الأولى في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة، لكن مستويات الجوع والفقر المدقع والبطالة آخذة في الارتفاع على الصعيد العالمي. ففي البلدان الغنية، حالت حُزم التحفيزات الحكومية دون حدوث ارتفاع هائل في معدلات الفقر، على الرغم من استبعاد المهاجرين في كثير من الأحيان. لكن الوضع لم يكن كذلك في بلدان الجنوب.

على ذلك، أدى الوباء إلى تفاقم النزعة القومية ورهاب الأجانب والعنصرية والخوف من الغرباء. فقد واجه الآسيويون والمنحدرون من أصل آسيوي مستويات متزايدة من العنف والتمييز وجرائم الكراهية في

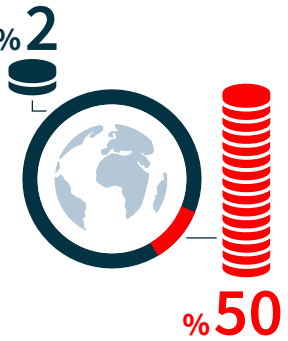

يمتلك أغنى 10% من سكان العالم أكثر من 50% من دخل العالم، بينما يمتلك الأشخاص في المجموعة منخفضة الدخل التي تشكل حوالي 50% من السكان 2% فقط من ثروة العالم.

جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، تعرض كل شخص يُنظر إليه على أنه دخيل في العديد من البلدان، للعنف أو الإقصاء أو الكراهية. هؤلاء "الغرباء" هم على وجه الخصوص مهاجرون، وكذلك أشخاص من أقليات عرقية وإثنية ودينية[3].

ومن ناحية أخرى، صرح مهاجرون في شبكات التحالف العالمي أن العديد من المهاجرين الدوليين والداخليين الذين عادوا إلى مسقط رأسهم أثناء الجائحة، قوبلوا بالريبة والنبذ على أساس أنهم حاملين محتملين للفيروس.

كيف تصرف المهاجرون عبر العالم في هذا السياق المقلق للغاية، وماذا كانت ردود فعل الدول بشأن أوضاعهم؟ تصف وتحلل المقالات الوجيزة الست الواردة في هذا التقرير الواقع الميداني في مناطق معينة من العالم. وللأسف، فإن الأوضاع في مناطق أخرى لا تختلف كثيرًا. من الواضح أن الوقت قد حان للتفكير والعمل إذا أرادت الدول الموقعة الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في الاتفاق العالمي للهجرة.

وفقًا لتقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA)، كان هناك حوالي 281 مليون مهاجر دولي في العالم في عام 2020 وشكلت النساء المهاجرات 48,1% من هذا الرقم.[4] وهكذا، يشكل المهاجرون الدوليون 3,6% من سكان العالم وهم منتشرون بشكل غير متساوٍ في جميع أنحاء العالم.وإذا كان الناس يميلون عمومًا إلى الانتقال إلى البلدان ذات الدخل المرتفع، فإن معظمهم يهاجرون داخل أقاليمهم.

هناك عدد أكبر بكثير من الناس الذين يهاجرون داخل بلدانهم.

وقد ناهز العدد التقديري للمهاجرين الداخليين 763 مليونًا في عام 2020. وشكل العمال في عام 2019 ما يقدر بنحو 62% من المهاجرين الدوليين. وقدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن النزوح القسري العالمي تجاوز 84 مليون شخصا في منتصف عام 2021.

بينما يعمل المهاجرون في جميع القطاعات، فإن الغالبية العظمى منهم يعملون في وظائف مؤقتة وهشة وأنهم يتمتعون بحقوق عمل رمزية أو لا يستفيدون من أي حقوق عمالية.

اعتبارًا من منتصف عام 2021، كان أكثر من ثلثي مجموع اللاجئين الخاضعين لتفويض مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والنازحين في الخارج ينحدرون من خمسة بلدان فقط – سوريا، وفنزويلا، وأفغانستان، وجنوب السودان وميانمار.

على الرغم من أن النشطاء في مجال حقوق المهاجرين والباحثين في مجال الهجرة يعرفون ذلك بالفعل، فقد أظهر الوباء للجميع أنه بينما يعمل المهاجرون في جميع القطاعات، فإن الغالبية العظمى منهم يعملون في وظائف مؤقتة وهشة وأنهم يتمتعون بحقوق عمل رمزية أو لا يستفيدون من أي حقوق عمالية. ويعيش الكثيرون في أماكن إقامة ضيقة ولا يمكنهم الوصول إلى الخدمات الأساسية. وقد أدى الظهور المفاجئ لجائحة كوفيد-19 إلى انتشار سريع للعدوى بين العمال المهاجرين الذين يعيشون في المهاجع. وتلخصت استجابة بعض الدول، مثل سنغافورة وماليزيا وتايلاند، في إنشاء مناطق احتواء دون تقديم تسهيلات كافية للعمال المهاجرين.

وفقد العديد من العمال المهاجرين وظائفهم نتيجة لعمليات الحجر الصحي وإغلاق الشركات، كما تفشت سرقة الأجور، وتقطعت السبل بالعديد منهم في بلدان المقصد بسبب التعليق المفاجئ للرحلات الدولية. وواصل العمل أولئك الذين يشتغلون في الوظائف التي تم تصنيفها على أنها "أساسية" أو "في الخطوط الأمامية" ولكن غالبًا دون الاستفادة من أدوات وقائية مناسبة أو حوافز اقتصادية لساعات العمل الإضافية أو بدل مخاطر[5].

وكما يبرز من مقال "وصول المهاجرين غير النظاميين إلى الرعاية الصحية في أوروبا" (سميث)، وجد المهاجرون غير النظاميين أنفسهم في مواقف يائسة، حيث لم يكونوا مدرجين في سجلات بلدان المقصد، وكثيراً ما منعهم الخوف من الترحيل من السعي إلى الحصول على الخدمات الصحية. ويؤكد المقال على أن الافتقار إلى وضع الهجرة النظامية يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، من قبيل ضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية والعمل اللائق وظروف المعيشة اللائقة. ويشير المقال أيضًا إلى وجود ممارسات جيدة مثل المقاربات التصاعدية والتعاون بين السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في بعض البلدان.

وقد عملت سياسات بعض البلدان دائمًا على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية ليشمل المهاجرين بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، بينما اتخذ عدد قليل من البلدان هذه الخطوة كإجراء وبائي. ولعل وجود مثل هذه الممارسات أو إمكانية تطويرها في حالات الطوارئ أكبر دليل على أن الدول قادرة على تطوير ممارسات شاملة إذا ما أرادت ذلك.

إن المقال المعنون "إنهاء احتجاز وتجريم المهاجرين عبر تركيز قيادة القواعد الشعبية"، (بقلم بيلاي (Pillay) وبوا كيرنان (Boua Kiernan) وغوتاردو (Gottardo)) والمقال الذي يحمل عنوان "آثار عمليات المراقبة على الحدود والاستعانة بمصادر خارجية على المهاجرين في وضعية الهشاشة الاجتماعية"، (ماكيتكو (Maquitico) ومونكادا (Moncada)) يشكلان تذكيرًا صارخًا بالاستراتيجيات المعيبة التي تستخدمها الدول للتعامل مع الهجرة غير النظامية. وتتعارض الممارسة واسعة النطاق المتمثلة في التدابير العقابية والردعية تجاه المهاجرين غير النظاميين مع المبادئ والالتزامات المتأصلة والمنصوص عليها في الاتفاق العالمي للهجرة والميثاق العالمي بشأن اللاجئين: دعم حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وضمان حماية حقوق الإنسان على الحدود الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، يتجاهل احتجاز المهاجرين، والاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود، وعسكرة الحدود أن النزاعات المستمرة في أجزاء كثيرة من العالم، وتفاقم أزمات المناخ، وتزايد الفقر والجوع يضع الناس في أوضاع أكثر هشاشة.

ويعد الانفجار البركاني لجبل نيراغونغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية والفيضانات الشديدة في جنوب السودان مجرد مثالين من بين العديد من الأمثلة التي تظهر أن أعدادًا كبيرة من الناس يواجهون كوارث بيئية تنضاف إلى معاناتهم بسبب انعدام الأمن السياسي. ويشير المقال المعنون "أزمة المناخ تؤدي إلى تفاقم مختلف أشكال عدم المساواة، وتدفع إلى هشاشة الهجرة"، (تاكتاكين/Tactaquin) من خلال بعض الأمثلة من العديد من المناطق أنه "عندما تكون هناك خيارات قليلة لمسارات منتظمة للمهاجرين النازحين بسبب المناخ، فإن الأشخاص يُجبرون على المرور عبر طرق برية أو بحرية خطرة، وعلى العيش كمهاجرين غير نظاميين

تتعارض التدابير العقابية والردعية تجاه المهاجرين غير النظاميين مع الالتزام بضمان حماية حقوق الإنسان في الحدود الدولية المنصوص عليها في الاتفاق العالمي للهجرة والميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

في بلدان المقصد". ومع ذلك، لا تُعتبر أزمة المناخ سببًا وجيهًا لطلب الإقامة الدائمة أو اللجوء في بلد آخر – وفي ذلك إغفال صارخ بشكل خاص نظرًا للإجماع العلمي حول تأثير هذه الأزمة ونتائجها المحتملة.

كما يوضح المقال بعنوان "آثار عمليات المراقبة على الحدود والاستعانة بمصادر خارجية على المهاجرين في وضعية الهشاشة الاجتماعية"، (ماكيتكو (Maquitico) ومونكادا (Moncada))، ركزت الولايات المتحدة الأمريكية (وكذلك دول الاتحاد الأوروبي) بشكل متزايد على الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الهجرة. وهكذا، طورت الولايات المتحدة الأمريكية عدة اتفاقيات ثنائية وثلاثية الأطراف لمنع المهاجرين، بمن فيهم طالبي اللجوء، من

دخول أراضيها. وخلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2020، أودى البحر الأبيض المتوسط بحياة أزيد من 21.200 شخص أثناء محاولتهم الالتحاق بأوروبا.[6] بالإضافة إلى ذلك، يشير المقال إلى أنه تم تجريم نشطاء في مجال حقوق الإنسان، وعاملين في المجال الإنساني، وباحثين، وأشخاص يقدمون المشورة القانونية أو خدمات للمهاجرين. وتشهد التوترات بين الاتحاد الأوروبي وبيلاروسيا على أن المهاجرين والنازحين يمكن أن يدفعوا ثمن استغلال وتسييس

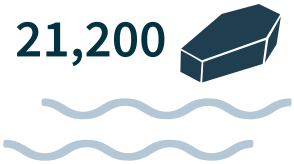

خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2020، أودى البحر الأبيض المتوسط بحياة أزيد من 21.200 شخص أثناء محاولتهم الالتحاق بأوروبا.

الهجرة بحياتهم.

إن أزمة المناخ، وانتشار الميز العنصري في الوصول إلى اللقاحات، والمآسي على الحدود وفي مراكز الاحتجاز، وأوجه الهشاشة اليومية التي تواجه المهاجرين غير النظاميين، وظروف العمل المزرية للعديد من العمال المهاجرين، كلها تشير إلى واقع يثير القلق. لذلك، من الضروري أن نحلل كيف تفسر وتنفذ الدول رؤية حكامة الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة والمسؤولة الواردة في الاتفاق العالمي للهجرة وفي أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، كشفت نتائج دراسة استقصائية عالمية أجرتها مؤخرا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، عن العديد من الأمور. على الرغم من أن عددا كبيرا من الدول أجابت بأن لديها سياسات للشراكات والتعاون بهدف تيسير "الهجرة المنظمة والآمنة والنظامية والمسؤولة" (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 10.7.2)، فإن العديد منها أشار أيضًا إلى عدم توفرها على سياسات قوية لحماية حقوق المهاجرين والنهوض برفاههم الاجتماعي والاقتصادي.

من الواضح أن الدول تتعاون مع بعضها البعض للحد من الهجرة غير النظامية مع إيلاء عناية ضئيلة لحقوق الإنسان. فعسكرة الحدود، والاستعانة بمصادر خارجية على الحدود، وعقود العمل المؤقتة لن تؤدي إلى جعل الهجرة آمنة ونظامية ومنظمة – بل سيتمخض عنها تفاقم لمكامن الهشاشة لدى المهاجرين.

ينبغي للمنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية وتدابير المتابعة المنبثقة عنه الترافع بقوة من أجل تحول نحو مسارات نظامية للهجرة قائمة على الحقوق ومستجيبة للنوع الاجتماعي ودائمة، وتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وحماية حقوق المهاجرين، بما في ذلك حقوق العمال. وتعد الهجرة غير النظامية نتيجة مباشرة لمجموعة من السياسات التمييزية. فالسياسات التي تقيد الهجرة على أساس النوع الاجتماعي، والعرق والطبقة تدفع العاملات ذوات الأجور المنخفضة إلى اختيار طرق غير نظامية.

وكما يشير المقال المعنون "عاملات المنازل المهاجرات بين إفريقيا والخليج والمشرق"، (الصغير (Seghaier) ونجيرو (Njiru))، تفقد عاملات المنازل المهاجرات في دول التعاون الخليجي والمشرق وضعهن النظامي عندما يهربن من أصحاب العمل المسيئين. إن الثنائيات النعتية للهجرة مثل طوعية/غير طوعية، نظامية/غير نظامية، أو مهاجرين/لاجئين، أو ضحايا الاتجار/التهريب تؤدي إلى عواقب وخيمة عندما يتم إضفاء الشرعية على أحد أنواع عبور الحدود على حساب نوع آخر.

من الضروري أن تتخلى دول المقصد عن الفكرة الخاطئة بأن المهاجرين يشكلون عبئًا أو تهديدًا لبلدانهم. فالإحصائيات تشير إلى أن عددًا صغيرًا جدًا من سكان العالم يهاجرون عبر الحدود الوطنية. وتعد أسباب ودوافع عبور الحدود مزيجا معقدا بين طموح ويأس. فالمهاجرون ليسوا مسؤولين عن الكوارث التي يفرون منها. وعندما ينتقلون بحثًا عن حياة أكثر كرامة ولائقة، فإنهم يكونون أيضًا على استعداد للعمل الجاد والمساهمة في بلدان المقصد والعبور والمنشأ. وكما يشير المقال حول "الشعوب وليس الربح: مسارات هجرة متماسكة تتمحور حول حقوق الإنسان والعمل اللائق للجميع" (ليدرر (Lederer)، وميرينو (Merino) وميسرا (Misra))، ينبغي أن تركز سياسات الهجرة على "مسارات منتظمة طويلة الأجل، بما في ذلك المسارات الإنسانية والأسرية، وكذلك مسارات الخروج من الطابع غير النظامي".

ولا توجد بيانات تدعم المفهوم القائل بأن إنشاء مسارات منتظمة

التنمية غير المتكافئة، ومقاربات الهجرة التي لا تستند إلى الحقوق، وتنامي الهشاشة هي نتائج قرارات سياسية. لذلك، يمكن أيضًا عكسها من خلال سياسات تركز على الناس.

دائمة للمهاجرين وتسوية أوضاع الأشخاص غير النظاميين سيؤدي إلى إجهاد النظام الاقتصادي أو الاجتماعي لبلدان المقصد. فإن مثل هذه السياسات ستساهم بشكل هام في الحد من انعدام الأمن المعيشي، وفي بناء مجتمعات عادلة، وفي تقوية الاقتصاد.

بالنظر إلى حالة انعدام الأمن البشري، من اللازم إعادة التفكير في مفهوم التنمية. ويجري تطوير الأنظمة الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية بطرق تجعل من الصعب على البلدان الفقيرة الخروج من دائرة الفقر. وتحول السياسات المحلية القطرية دون تمكين الفقراء من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وطالما أن العالم يعمل في ظل الأنظمة الاقتصادية والمالية والتجارية التي أنشأتها البلدان الغنية على مر قرون، فإن انعدام الأمن البشري سيستمر في الارتفاع.

التنمية غير المتكافئة، ومقاربات الهجرة التي لا تستند إلى الحقوق، وتنامي الهشاشة هي نتائج قرارات سياسية. لذلك، يمكن أيضًا عكسها من خلال سياسات تركز على الناس.

في الأيام الأولى من الجائحة، ذكّرتنا الكاتبة "أروندهاتي روي" (Arundhati Roy) بأن هذه الأزمة يمكن أن تشكل فرصة أيضًا للابتعاد عن الماضي وتصور عالم جديد، وأنها يمكن أن تشكل "بوابة، ومعبرا بين عالم وآخر". وبالتالي، يجب أن يخلق منتدى استعراض الهجرة الدولية زخمًا بالنسبة للمجتمع الدولي حتى "يتصور عالما آخر ويناضل من أجله."

التوصيات

التحالف العالمي للهجرة يطالب الدول بما يلي:

1. يجب على الدول أن تتخذ تدابير لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين في جميع مراحل الهجرة بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

- اتخاذ خطوات هادفة **للنهوض بمسارات عملية قائمة على الحقوق ومستجيبة للنوع الاجتماعي** من أجل هجرة نظامية وتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين.
- **إنهاء جميع السياسات والممارسات التي تجرم المهاجرين غير الشرعيين** وجميع الإجراءات العقابية التي تتخذها بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد.
- التعامل مع الهجرة وفق مقاربة حكومية شاملة **تركز أهداف الاقتصاد والتجارة والهجرة والسياسة الخارجية على احتياجات العمال وحماية البيئة.**
- إعطاء الأولوية لخطط تسوية الأوضاع القانونية وللقنوات القائمة على الحقوق في الاستراتيجيات الحكومية والإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، بما **يتيح للمهاجرين وأسرهم حرية التنقل والاستقرار والعمل والمشاركة الكاملة في المجتمع** – وليس توسيع برامج هجرة العمالة المؤقتة أو الدائرية.
- تحويل الموارد من عسكرة الحدود وإنفاذ قانون الهجرة إلى **التنمية المستدامة والعمل اللائق للجميع** في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.
- إتاحة **تدابير مستدامة ومستجيبة للنوع الاجتماعي لإعادة الإدماج** لفائدة جميع المهاجرين عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

2. يجب على الدول أن تمنح المهاجرين حقوقًا متساوية، بما في ذلك حقوق العمال الكاملة، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

- **حماية حقوق العمل للمهاجرين** والاعتراف بهم كأصحاب حقوق يعملون على تحسين حياتهم والمساهمة في المجتمعات التي تستقبلهم.
- تحديد واضح لحق المهاجرين الذين لا يتوفرون على وضع نظامي في التمتع **بخدمات أساسية مستجيبة لاحتياجاتهم وتحترم كرامتهم، وسهلة الوصول وبأسعار معقولة ومكيفة وذات جودة، بما في ذلك خدمات الرعاية الأولية والثانوية.**
- الاعتراف بقدرة **المهاجرين على تمثيل أنفسهم والانخراط في هيكل المشاورات ثلاثية الأطراف التابع لمنظمة العمل الدولية** (بين الحكومة وممثلي العمال وأرباب العمل) كآلية حكامة مركزية وأداة ضرورية للاندماج الاقتصادي والاجتماعي لجميع العمال.
- **معالجة مختلف أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة** بما في ذلك على أساس الهوية الجنسانية أو التعبير عنها، والعرق، والإثنية، والجنسية، والطبقة، والتوجه الجنسي، والسن، والدين، والإعاقة، ووضع الهجرة. ويجب تطبيق هذه السياسات على كافة المهاجرين وفي جميع سياقات الهجرة وأن تعمل بشكل استباقي على مكافحة جميع أشكال الاستغلال أو سوء المعاملة.
- منح المهاجرين إمكانية **الوصول إلى نظام العدالة** في بلدان المقصد وكذلك عند العودة إلى بلدانهم الأصلية.

3. يجب أن يؤدي تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة إلى اعتماد عقد اجتماعي جديد وليس "إعادة بناء بشكل أفضل" لصرح الهجرة العالمية الدائرية المكسور والذي تشوبه الكثير من العيوب.

إن العقد الاجتماعي الجديد للجميع سيمكِّن من:

- ضمان **جودة الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية الشاملة؛ سلامة المجتمع؛ القدرة على التعافي من تأثيرات المناخ؛ سيادة القانون؛ آليات لإنهاء جميع أشكال التمييز** القائم مثلا على أساس العرق أو الجنس؛ **ووظائف لائقة ومستقرة تساعد على إعالة الأسرة.**
- تطبيق **العناية الواجبة والمساءلة على العمليات التجارية.**
- تحقيق **العدالة المناخية** ووضع سياسات وطنية لتجنب النزوح المرتبط بالمناخ والتقليل منه ومعالجته بطريقة شاملة تستجيب للنوع الاجتماعي وتساهم في بناء القدرة على الصمود بين السكان المتضررين.
- **حماية حقوق جميع العمال** بغض النظر عن الجنسية أو القطاع أو الوضع، ولا سيما الحق في حرية تكوين الجمعيات، والحق في الانضمام إلى النقابات، والمفاوضة الجماعية.
- اعتماد **منظور شامل للمجتمع بأسره** بالتعاون مع النقابات ومنظمات القاعدة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، والاستفادة من خبراتهم في المقاربات القائمة على الحقوق.

الشعوب وليس الربح: مسارات هجرة متماسكة تتمحور حول حقوق الإنسان والعمل اللائق للجميع

شانون ليدرر (Shannon Lederer)
مديرة سياسة الهجرة،
الاتحاد الأمريكي للعمل - مجلس التنظيم الصناعي (AFL-CIO)

يانيرا ميرينو (Yanira Merino)
الرئيسة الوطنية،
مجلس العمل للنهوض بأمريكا اللاتينية (LCLAA)

نيها ميسرا (Neha Misra)
رائدة عالمية الهجرة والاتجار بالبشر،
مركز التضامن

ينعقد منتدى استعراض الهجرة الدولية في وقت تكافح فيه الأسر العاملة للتعافي من أزمات متداخلة ذات صلة بالعدالة الصحية والاقتصادية والسياسية والعنصرية. وتتعرض الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم للهجوم، كما يواجه العمال ونقاباتهم تقلص الفضاءات المدنية. وفي خضم هذه التهديدات، انضم التحالف العالمي للهجرة إلى الحركة العمالية العالمية في دعوتها إلى عقد اجتماعي جديد، دون استثناءات. علاوة على ذلك، يجب النظر إلى تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة من خلال تلك العدسة الواسعة.

حان الوقت الآن للتفكير بجرأة في التحولات الضرورية لمعالجة مختلف أوجه الحيف وللرفع من الاستثمار في القوانين والسياسات التي تدعم العمل الجيد، حتى تكون الهجرة خيارًا وليس وسيلة للبقاء على قيد الحياة. وسيتطلب ذلك مقاربة حكومية شاملة تضع حماية حقوق الإنسان والبيئة في صلب أهداف الاقتصاد والتجارة والهجرة والمناخ والسياسة الخارجية.

نظرًا لأن الهواجس الإنسانية والحقوقية الجادة أدت إلى خروج الإطار العالمي للهجرة إلى حيز الوجود، يجب لاستراتيجيات التنفيذ أن

ويجب على الدول تعزيز مسارات الهجرة النظامية التي تضمن حقوق العمال الكاملة، وتسهل التماسك الاجتماعي والأسري، وتوفر خيارات للإقامة الدائمة والمشاركة الهادفة في الحياة المدنية.

تعطي الأولوية لخطط تسوية الأوضاع القانونية وللقنوات القائمة على الحقوق – التي تتيح للمهاجرين حرية التنقل والاستقرار والعمل والمشاركة الكاملة في المجتمع – على توسيع برامج العمل المؤقت أو الدائري. ويجب على الدول تعزيز مسارات الهجرة النظامية التي تضمن حقوق العمال الكاملة، وتسهل التماسك الاجتماعي والأسري، وتوفر خيارات للإقامة الدائمة والمشاركة الهادفة في الحياة المدنية.

في ضوء ارتفاع المستوى الراهن للنزوح القسري والتدفقات المختلطة التي تحدث على مستوى العالم، من الضروري كسر الفصل المصطنع بين اللاجئين/طالبي اللجوء والمهاجرين. يجب أن تركز جهود الدول لتعزيز المسارات النظامية على استعادة وتوسيع خيارات إعادة التوطين الإنسانية بدلاً من خداع المهاجرين اليائسين وتوجيههم نحو برامج هجرة العمالة المؤقتة المعيبة والمسيئة.

لدمج منظور حقوق العمال بشكل فعال في الإطارات السياسية، ينبغي تمثيل العمال على طاولة المناقشات عند تطوير هذه السياسات وتنفيذها.

يجب للاستراتيجيات التي يتم وضعها استجابةً للاتفاق العالمي للهجرة أن تحمي العمال وتمكنهم في بلدان المنشأ والعبور والمقصد وأن تنتج نتائج إيجابية في سوق العمل لجميع العاملين، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو وضع الهجرة. ولدمج منظور حقوق العمال بشكل فعال في الإطارات السياسية، ينبغي تمثيل العمال على طاولة المناقشات عند تطوير هذه السياسات وتنفيذها. فالعمال ممتعضون من التعديلات المنعزلة وغير الفعالة لنظام هجرة غير عادل، ويدعون بدلاً من ذلك إلى اتساق للسياسات يدمج حكامة الهجرة في أجندة العدالة الاقتصادية والاجتماعية والعرقية والمتعلقة بالنوع الاجتماعي على نطاق أوسع.

النهوض بالعمل اللائق

أعطت السياسات الخارجية والتجارية الفاشلة لفترة جد طويلة الأولوية لمصالح الشركات والنمو منخفض الأجر والموجه نحو التصدير مع التقويض الحثيث للديمقراطية والمساءلة، مما ساهم في العوامل التي تدفع الناس إلى الهجرة[1]. ويعد التركيز على العمل اللائق في بلدان المنشأ ضروريا لكسر دورات الاستغلال ومنع مسارات هجرة اليد العاملة من إدامة اختلالات القوة والثروة العالمية. وطالما يمكن لبلدان المقصد الاعتماد على "عرض" لا

نهاية له من العمال المهاجرين اليائسين، فإنها لا تملك أي حافز يُذكر لوضع خطط للهجرة العادلة، أو لتمويل تنمية حقيقية ومستدامة قائمة على الحقوق في بلدان المنشأ.

هناك العديد من العوامل التي تجبر الناس في جميع أنحاء العالم على مغادرة ديارهم. ونادراً ما يُسألون عما من شأنه أن يدفهم إلى البقاء. وتشمل بعض أهم الإجابات سلامة المجتمع والقدرة على التعافي من الآثار المناخية وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وسيادة القانون والعمل اللائق الذي يوفر وظائف مستقرة ومستدامة تساعد على إعالة الأسر. ويجب بناء هذه المكونات الحيوية من القاعدة إلى القمة؛ ولا يمكن فرضها من القمة فحسب.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن الفقر وانعدام المساواة آخذان في الازدياد في الأمريكيتين. ولا زال الاقتصاد غير النظامي مهيمنا على غالبية الوظائف، دون أي مزايا أو شبكة أمان. وقد ارتفعت انتهاكات حقوق العمال خاصة في قطاع صناعة التجميع الآخذ في التوسع. وقد فشلت العديد من حكومات أمريكا الوسطى في التصدي لهذه الانتهاكات، مما أدى إلى تفاقم المشاكل التي تواجهها الأسر العاملة.

في غواتيمالا وهندوراس، جرت العادة أن يرفض أرباب العمل الدخول في مفاوضات جماعية ويتجنبون دفع الأجور المستحقة للعمال. ويعد عملاء/زبائن الشركات متعددة الجنسيات متواطئين في سرقة الأجور. وستبقى الهجرة ضرورة بالنسبة للعديد من الأسر وسيستمر أصحاب العمل في بلدان المقصد في استغلال نقاط الضعف والهشاشة المذكورة ما لم يتم التعامل مع هذه الحقائق من خلال خلق فرص عمل بأجور معيشية، وإعمال الحقوق، وتوفير حماية اجتماعية حقيقية.

والواقع أن المساعدات الإنمائية والتدخلات الاقتصادية الأجنبية واسعة النطاق لم تقدم إلا القليل أو لا شيء على الإطلاق لدعم ظهور أسواق محلية مرنة، وبالتالي أصبحت الاقتصادات في المنطقة تعتمد على

تدعو النقابات العمالية إلى تحويل التركيز على المهاجرين من النظر إليهم كمجرمين إلى المطالبة بفرض عقوبات حقيقية على أرباب العمل الذين يرتكبون انتهاكات جنائية لحقوق العمال.

العمالة الرخيصة في الداخل وعلى التحويلات المالية للشتات من الخارج. ويشكل هذا النموذج نتاجاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي دفعت بلدان أميركا الوسطى لفترة طويلة إلى الانفتاح على استثمار متدني الجودة نجح على أفضل تقدير في خلق فرص عمل غير آمنة ومنخفضة الأجر في الصناعات الموجهة نحو التصدير.

ومن الملفت للنظر إلحاح بعض السياسيين على احتجاز الأسر المهاجرة وترحيلها، بدلا من الإلحاح على حماية العمال في المنطقة. وقد آن الأوان لتعزيز واستخدام آليات لحماية جميع العاملين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

تدعو النقابات العمالية إلى تحويل التركيز على المهاجرين من النظر إليهم كمجرمين إلى المطالبة بفرض عقوبات حقيقية على أرباب العمل الذين يرتكبون انتهاكات جنائية لحقوق العمال. فالولايات المتحدة الأمريكية تنفق حاليًا أحد عشر ضعفًا على إنفاذ قوانين الهجرة مقارنة بالميزانية المخصصة لضمان احترام معايير العمل. وبالتالي، يجب أن تكون إدارة بايدن وهاريس وغيرها من الدول قدوة يحتذى بها من خلال إعادة

تنفق الولايات المتحدة الأمريكية حاليًا أحد عشر ضعفًا على إنفاذ قوانين الهجرة مقارنة بالميزانية المخصصة لضمان احترام معايير العمل.

موازنة هذا الاستثمار وتوفير حماية ملموسة للعمال المهاجرين، وعبر اتخاذ إجراءات للنهوض بأماكن العمل الآمنة والعادلة.

ينظم العمال في جميع أنحاء الأمريكيتين أنفسهم لتفكيك العنصرية[2] البنيوية والتحيز الجنسي، ويطالبون باستراتيجيات إنمائية أكثر شمولاً واستدامة. وقد جرى على مدى عقود استخدام تكتيكات لإنفاذ قوانين الهجرة على الحدود لقمع المهاجرين والعمال والأشخاص ذوي البشرة الداكنة. وهكذا، يمكن استخلاص العديد من الدروس المهمة من نضالات المقاومة، خاصة وأن الحركة العمالية ومنظمات المجتمع المدني تضغط من أجل عهد جديد في حكامة الهجرة الإقليمية.

إنشاء مسارات إنسانية وقائمة على الحقوق للجميع

يتمتع جميع الأشخاص المتنقلين بحقوق ويجب أن يتمكنوا من الوصول إلى مسارات آمنة ومنتظمة. ومع ذلك، يجب عدم تضييق نطاق الخطاب العالمي بشأن المسارات المنتظمة لتركز على هجرة العمالة الموسمية فحسب. فالحركة العمالية تطالب بمقاربة للهجرة تركز على مسارات منتظمة طويلة الأجل، بما في ذلك المسارات الإنسانية والعائلية، بالإضافة إلى مسارات تلغي الوضع غير النظامي. وينبغي أن توفر هذه المسارات الحقوق وفرص العمل، وألا تستند فقط إلى عقود العمل وألا تضع مصير المهاجرين تحت رحمة أرباب العمل.

يجب على الدول أن تزيد إلى أقصى حد ممكن من الفرص المتاحة للمهاجرين غير النظاميين لتسوية وضعهم. لا يمكننا النهوض باستراتيجية إنسانية وقائمة على الحقوق للهجرة دون معالجة الاحتياجات الملحة والاستغلال الشديد لملايين العمال المهاجرين الذين يفتقرون حاليًا إلى وضع نظامي.

إن المعاملة المروعة للأسر المهاجرة من هايتي التي تصل إلى حدود الولايات المتحدة الأمريكية[3]، تزيد من المخاوف بشأن وفاء الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات بالتزاماتها بالحفاظ على سلامة الأشخاص. ويبدو أن الدول غير مستعدة أو غير راغبة

في الاستجابة للمستوى الراهن للنزوح البشري، فما بالك بالمستويات التي سنواجه في المستقبل. ويؤكد هذا الأمر الحاجة إلى التركيز أكثر على كيفية تعزيز قدرات الدول في مجال إعادة التوطين لأسباب إنسانية، فضلاً عن الجهود الرامية إلى دمج جميع المهاجرين بفعالية في القوى العاملة النظامية. ويجب على الدول أن تكف عن استبعاد المهاجرين الذين قد لا يكونون "مؤهلين" للاستفادة من الحماية ضمن الفئات القائمة، وأن تحمي حقوق المهاجرين باعتبارها من حقوق الإنسان تحت أي ظرف من الظروف.

للأسف، تحاول الولايات المتحدة وحكومات أخرى بدلاً من ذلك خداع طالبي اللجوء واللاجئين من خلال برامج هجرة العمالة

لا يمكننا النهوض باستراتيجية إنسانية وقائمة على الحقوق للهجرة دون معالجة الاحتياجات الملحة والاستغلال الشديد لملايين العمال المهاجرين الذين يفتقرون حاليًا إلى وضع نظامي.

المؤقتة، واستخدام توظيف العمالة كأداة للتخفيف من الضغوطات على حدودها [4]. ففي عام 2021، قامت إدارة بايدن-هاريس "بتوسيع البرامج الأمريكية للعمالة الوافدة المؤقتة، من خلال منح 6.000 تأشيرة عمل مؤقتة "H-2" جديدة مخصصة لعمال المثلث الشمالي...[يحتاج هؤلاء المهاجرون] إلى الأمان والاستقرار اللذين يوفرهما اللجوء – وليس إلى تأشيرات العمل المؤقتة".

وتتجاهل هذه المقاربة حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم وتعرض السكان المستضعفين أصلا لعمليات توظيف افتراسية وللاستغلال في العمل. فبدلاً من زيادة الحماية للمهاجرين، تفيد هذه المقاربة أرباب العمل من خلال توفير يد عاملة أسيرة ورخيصة – ثم تخلص من هؤلاء العمال وتعيدهم إلى الظروف الخطرة التي كانوا يسعون إلى الهروب منها.

ويجب على الدول أن تستخدم جميع الوسائل الممكنة لتوسيع نطاق الحقوق وأشكال الحماية للأشخاص المُجبرين على الهجرة. بالإضافة إلى تعزيز برامج اللاجئين واللجوء، يجب على إدارة بايدن-هاريس تطبيق وضع الحماية المؤقتة (TPS) للبلدان التي تزعزع استقرارها بسبب نزاعات وكوارث. ومن شأن هذه التدابير أن تجعل الملايين من المهاجرين مؤهلين للحصول على تصاريح العمل، ومن الواضح أن لها ما يبررها في أعقاب إعصار إيتا وإعصار إيوتا وفي مواجهة الظروف غير المستقرة والخطيرة في هايتي والعديد من البلدان الأخرى في المنطقة وخارجها.

ويجب على الحكومات في المنطقة أن تضاعف الجهود المتظافرة لمعالجة مختلف أشكال الواقع التي تواجه المهاجرين الإفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي. وكانت إدارة "ترامب" قد استغلت أزمة الصحة العمومية للقيام بعمليات ترحيل جماعية وطرد بالقوة لطالبي اللجوء، وحبس مهاجرين من جميع أنحاء العالم في ظروف خطرة على الحدود الأمريكية المكسيكية. ويعاني المهاجرون الإفريقيون وغيرهم من المهاجرين السود المحاصرون في المنطقة من العنصرية والتمييز بشكل حاد، علاوة على أن الكثير منهم يتحدث لغات أخرى غير الإسبانية أو الإنجليزية. لذلك، يجب أن يتضمن التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي للهجرة تدابير محددة لحماية هؤلاء المهاجرين.

إصلاح مسارات العمالة بشكل أساسي

لا يمكن للنقابات العمالية أبدًا قبول تمتيع العمال بحقوق متباينة، ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى مما يسمى "مسارات هجرة العمالة النظامية" تقيد بشدة حقوق المهاجرين – الحق في تغيير الوظائف، والحق في البقاء مع أسرهم، والحق في الحماية الاجتماعية، والحق الأساسي في حرية تكوين الجمعيات – سواء من خلال الحواجز القانونية أو العملية.

وقد كشفت الجائحة بشكل أكثر وضوحا الواقع الاستغلالي المرير لهذه البرامج. وحان الوقت الآن لوضع حد لمعاملة المهاجرين كيد عاملة مؤقتة وقابلة للتصرف ومتاحة عند الطلب. فقد طال انتظار التغيير بعد عقود من برامج "العمالة الوافدة" المؤقتة التعسفية التي تحط من معايير العمل وتقيد حقوق العمال المهاجرين والسكان الأصليين على حد سواء.

ويعد منع مختلف أشكال الاستغلال في توظيف اليد العاملة خطوة مهمة على درب الجهود الجبارة الضرورية لإصلاح [5] بنية مسارات هجرة العمالة . فقطاع توظيف العمالة الدولي المزدهر عالميا يعج بالانتهاكات والاساءات.

ومن المهم أن نستحضر أن سبب توظيف العمالة دوليا لا يقل أهمية عن الطريقة التي يتم من خلالها. فلا يمكن للتوظيف الذي يحل مكان توفير إعادة التوطين الإنساني، والمسارات المنتظمة القائمة على الحقوق والمستجيبة للنوع الاجتماعي، والاستثمار في معالجة دوافع الهجرة، أو لا يوفر أجورا وظروف عمل عادلة، أن يكون منصفا.

الغالبية العظمى مما يسمى "مسارات هجرة العمالة النظامية" تقيد بشدة حقوق المهاجرين – الحق في تغيير الوظائف، والحق في البقاء مع أسرهم، والحق في الحماية الاجتماعية، والحق الأساسي في حرية تكوين الجمعيات – سواء من خلال الحواجز القانونية أو العملية.

العمال في الولايات المتحدة الأمريكية من جميع أنواع أوضاع الهجرة وعبر مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية، يُضربون بأرقام قياسية عن العمل احتجاجًا على الأجور وظروف العمل غير

الملائمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن ملايين الأشخاص، وخاصة النساء ذوات البشرة الداكنة، لم يعودوا مستعدين للمخاطرة بحياتهم من أجل أجور زهيدة بدون دعم لرعاية الأطفال أو إجازة مدفوعة الأجر أو حماية أساسية للسلامة. وبالتالي، يجب على صانعي سياسات الهجرة الحرص على عدم تقويض أو تقليص هذه الإجراءات الجماعية التي تسعى إلى فرض إدخال تحسينات طال انتظارها في معايير العمل.

الخاتمة

يجب أن تكون عملية تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة بمثابة وسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتشجيع مسارات للخروج من الوضع غير النظامي. ويجب أن تعزز قنوات الهجرة النظامية التي تعالج الاحتياجات الإنسانية الملحة وتضمن الحقوق الأساسية. ومع ذلك، هناك خطر، في غياب إجراءات جريئة تشمل جميع الشركاء الاجتماعيين، أن تتنصل الدول من التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتفشل في حماية العمال من الترحيل ومن برامج العمل المؤقتة التعسفية.

ومن ثم، يجدد التحالف العالمي للهجرة دعوته للدول لاتباع مقاربة تركز على العمال وتلتزم بمعايير حقوق الإنسان والعمل ولا تواصل تجريم المهاجرين أو تمكّن القطاع الخاص من إملاء شروط حكامة الهجرة. فحرية تكوين الجمعيات والتنظيم النقابي حق يغير ديناميكيات السلطة، ويمكّن العمال من حماية مصالحهم وتعزيزها والتقليل من عوامل الدفع التي تجبر الكثير من الناس على الهجرة كوسيلة للبقاء على قيد الحياة.

يجب أن يصر التنفيذ الهادف للاتفاق العالمي للهجرة على احترام حقوق جميع العمال، بغض النظر عن وضعهم.

يجب أن يصر التنفيذ الهادف للاتفاق العالمي للهجرة على احترام حقوق جميع العمال، بغض النظر عن وضعهم. معًا، سيتمكن العمال من كسر دورات الاستغلال وضمان العمل اللائق بنفس الطريقة التي نشتغل بها دائمًا – من خلال التنظيم والمفاوضة الجماعية والتعبئة لكسب التغييرات التي طال انتظارها. ستستمر الحركة العمالية العالمية في النضال من أجل عقد اجتماعي جديد، وتحقيق انتعاش وتعافي أكثر عدلاً وشمولية للجميع.

التوصيات

وفقًا للهدف الخامس من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة بشأن المسارات المنتظمة، يجب على الدول:

- **تعزيز اتساق السياسات** الذي يركز على تسوية الوضع القانوني، والمسارات الأسرية، وإعادة التوطين الإنساني، والسياسات التي تعزز التنمية المستدامة والعمل اللائق للجميع في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

- بدلاً من توسيع برامج هجرة اليد العاملة المؤقتة الفاشلة والاستغلالية، يجب على الدول **اعتماد إطار جديد لتأشيرات العمل** يضمن:
  - معايير العمل العادلة
  - حرية الحركة والتنقل
  - وحدة الأسرة
  - الوصول إلى العدالة
  - وسيلة للوصول إلى الإقامة الدائمة
  - عدم التمييز أو الترحيل

- وضع ضمانات مناسبة **لحماية المهاجرين من الانتهاكات المستمرة في عملية التوظيف**، بما في ذلك:
  - لوائح ملزمة لقطاع التوظيف، بما في ذلك **إلغاء الرسوم المفروضة على العمال**
  - **مساءلة صارمة لأرباب العمل** بشأن الانتهاكات وتوفير حماية للعمال المهاجرين الذين يعملون على إنفاذ قوانين العمل
  - **وصول عام** في الوقت الحقيقي **إلى المعلومات** التي يحتاجها العمال
  - **نماذج يطورها العمال** لتطبيق اللوائح التنظيمية للتوظيف

- **دمج هيكل المشاورات ثلاثية الأطراف التابع لمنظمة العمل الدولية** كآلية مركزية لحكامة الهجرة.

يجب أن يكون توفير **العمل اللائق للجميع ركيزة من ركائز استراتيجية تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة** ومسألة جوهرية في مسارات الهجرة النظامية. يجب أن يتمتع العمال، بغض النظر عن وضعهم، بحرية تكوين الجمعيات والتنظيم النقابي وأن يضطلعوا بدور في تشكيل استراتيجية تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة كجزء من النضال الأوسع من أجل العدالة الاقتصادية والاجتماعية والعرقية والجنسانية وعقد اجتماعي جديد، بدون أي استثناءات.

شاهد هذا الفيديو وتعرف على المزيد حول المسارات المنتظمة للمهاجرين من إعداد المنظمة الشعبية "اتحاد كينيا للمنازل والفنادق والمؤسسات التعليمية والمستشفيات والعمال المتحالفين "كوديها" (KUDHEIHA)" في نيروبي، كينيا.
www.spotlightreportmigration.org/spotlight-videos/

وصول المهاجرين غير النظاميين في أوروبا إلى الرعاية الصحية: جائحة كوفيد-19 والتطعيمات/اللقاحات والجهود المبذولة لتحفيز الوصول إلى الرعاية الأساسية من القاعدة إلى القمة

ألينا سميث (Alyna Smith)
كبير موظفي قسم المناصرة،
منصة التعاون الدولي بشأن المهاجرين
غير النظاميين (PICUM)

يرتبط الافتقار إلى وضع الهجرة النظامية ارتباطًا وثيقًا بالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ضعف الوصول إلى أجور وظروف عمل وسكن لائقة. غالبًا ما يؤدي وضع الهجرة غير النظامية إلى زيادة مخاطر الفقر والإقصاء الاجتماعي مع الحد من إمكانية الوصول إلى المزايا والأنظمة التي تخفف من الضائقة الاقتصادية وتوفر الدعم الاجتماعي، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الصحية.

تقوض الثغرات الموجودة في أنظمتنا الصحية قدرتنا على الصمود كمجتمعات في مواجهة حالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19، التي تكشف مختلف أشكال انعدام المساواة وتزيد من حدتها. وقد أدت الجائحة إلى تسليط الضوء بشكل أبرز على التفاوتات الصحية والاجتماعية التي كانت قائمة منذ سنوات، بما في ذلك تلك المرتبطة بالوضع غير النظامي والإقصاء المرتبط به. وتعزى هذه التفاوتات إلى أشكال متقاطعة من الحرمان النسقي والشامل على النحو المبين في الموجز.

يرتبط الافتقار إلى وضع الهجرة النظامية ارتباطًا وثيقًا بالهشاشة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ضعف الوصول إلى أجور وظروف عمل وسكن لائقة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، كشف مشروع الترميز الجغرافي للتفاوتات الصحية أن المجتمعات ذات البشرة الداكنة سجلت، اعتبارًا من مايو/أيار 2020 وفي جميع أنحاء ولاية إلينوي ومدينة نيويورك، أعلى معدلات الوفيات – بنسبة أعلى خمس مرات من المجتمعات حيث يعيش عدد أقل من الأشخاص ذوي البشرة الداكنة. وبالمثل، خلص مكتب المملكة المتحدة للإحصاءات الوطنية إلى وجود "تدرج اجتماعي واضح"، حيث تميل مستويات الفقر المرتفعة إلى الارتباط بمعدلات الوفيات المرتفعة بسبب جائحة كوفيد-19.

من المعروف والراسخ الآن أن جميع المهن لم تتأثر بشكل متساوٍ من جراء الجائحة أو بتدابير احتواء الوباء. فقد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقرير أكتوبر/تشرين الأول 2020 إلى أن "التأثير السلبي على نتائج سوق العمالة المهاجرة يتزايد بحكم أنهم ممثلون بشدة في القطاعات الأكثر تضررًا من الجائحة". وهناك أبعاد جنسانية لهذه التفاوتات أيضًا، حيث تشكل النساء 90% من القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية العالمية . وأكدت منظمة العمل الدولية الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19 والتدابير ذات الصلة على عاملات المنازل المهاجرات، حيث تعمل 8 من كل 10 عاملات بشكل غير نظامي ويفتقرن إلى العديد من أنواع الحماية القانونية.

لقاحات كوفيد-19 ووصول المهاجرين غير النظاميين إلى الخدمات الصحية في أوروبا

بالنسبة للأشخاص في وضعية غير نظامية، فإن تنامي خطر التعرض للعدوى نتيجة لهذه التفاوتات المنهجية يتزامن مع الوصول المحدود للغاية إلى الرعاية الصحية بسبب وضعهم كمهاجرين. وبموجب المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – الذي أقرته كل دولة في الاتحاد الأوروبي – يحق لكل فرد التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. وأكدت ذلك لجنة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بيان صادر[1] بتاريخ 13 مارس/آذار 2017 يوضح أن الحقوق الاجتماعية تنطبق على كل شخص على أراضي الدولة، بغض النظر عن وضع الهجرة. ومع ذلك، من الناحية العملية، غالبًا ما يترجم وضع الهجرة غير النظامي بتقييد شديد للوصول إلى الرعاية الصحية بالنسبة للأشخاص في وضعية غير نظامية، الذين لا يستفيدون في معظم الدول الأوروبية[2] إلا من خدمات الرعاية الطارئة، أو من تلك التي توفرها منظمات غير حكومية.

ومع ذلك، أدركت مجموعة قليلة من البلدان أهمية تطوير إطار قانوني ونظام صحي شامل للجميع، بغض النظر عن وضع إقامتهم. على سبيل المثال، يسمح نظام الرعاية الصحية الوطني في بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والبرتغال، للمهاجرين غير النظاميين بالحصول على الرعاية الوقائية والعلاجية على حد سواء. ويسري هذا النظام[3] في السويد منذ إصلاح القانون في عام 2013؛ وفي بلجيكا وفرنسا وإيطاليا منذ حوالي 25 عامًا.

ومع ذلك، لا تزال التحديات المرتبطة بالتنفيذ مستمرة، وتشمل قواعد معقدة أو مطبقة بشكل غير متسق؛ وحواجز إدارية؛ واختلافات إقليمية في بعض البلدان. على سبيل المثال، يمنح الإطار القانوني في بلجيكا إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات الصحية – لكن الإجراءات الإدارية مرهقة وتتطلب إثبات الإقامة المعتادة وإجراء تحقيق اجتماعي قد يستغرق شهرًا. وفي هولندا، من الممكن مبدئيًا للأشخاص غير النظاميين التأهل

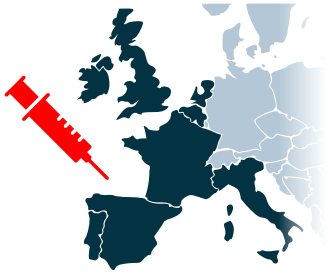

توفر ثماني دول أوروبية على الأقل (بلجيكا وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة) اللقاح للمهاجرين غير النظاميين.

للحصول على تعويض تكاليف الرعاية الصحية بالنسبة لسلة واسعة من الخدمات – لكن أنظمة التعويض المعقدة والبيروقراطية تحول دون تمكين المهنيين الصحيين والمستشفيات من تقديم خدمات للمرضى اللذين يفتقرون إلى الوثائق النظامية.

من بين أهم العوائق التي تواجه الأشخاص غير النظاميين، تجدر الإشارة إلى احتمال إنفاذ قوانين الهجرة إذا ما حاولوا الحصول على الرعاية الصحية. ويرتبط خطر إنفاذ قوانين الهجرة بالبيئة السياسية الأوسع نطاقاً، والتي تُجرم الوضع غير القانوني وتعني أن الأشخاص الذين أصبحوا معروفين لدى السلطات – من خلال عمليات التفتيش في أماكن العمل، والإبلاغ عنهم للشرطة، وأحيانًا من خلال استخدام الخدمات العامة – يواجهون احتمال الطرد.

على سبيل المثال، يقع على عاتق السلطة العمومية في ألمانيا، التي تمنح الوصول إلى الرعاية الصحية المدعومة للأشخاص غير النظاميين، واجب إبلاغ سلطات الهجرة عن هؤلاء الأشخاص. وقد تبنت الحكومة الائتلافية الألمانية الجديدة في ديسمبر/كانون الأول 2021، اتفاقية ائتلافية تتضمن تعهدًا برفع هذه الالتزامات، بموجب قانون الإقامة، في أعقاب دعوات للتغيير أطلقتها حملة متعددة الجهات المعنية تدعى "المساواة في المعاملة" (Gleich Behandeln). ذهب تجريم الهجرة غير النظامية في بعض الأحيان إلى حد تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب المساعدة الإنسانية [5] – في سياق إنقاذ الأشخاص المعرضين لخطر الغرق في البحر الأبيض المتوسط، أو تزويد الأشخاص غير النظاميين بالطعام أو الإيواء.

وتترتب عن هذا السياق من الإقصاء وانعدام الثقة عواقب مهمة للغاية على إطلاق لقاح كوفيد-19. رصدت منصة التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير النظاميين (PICUM) الاستراتيجيات الوطنية في أوروبا لنشر لقاح كوفيد-19 وخلصت إلى إتاحة اللقاح للمهاجرين غير النظاميين في ثماني دول أوروبية على الأقل (بلجيكا وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة). وفي الآونة الأخيرة، وبناءً على هذا العمل، أنتجت منظمة "لايتهاوس ريبورتس" (Lighthouse Reports) بطاقات مؤشرات الأداء تشير إلى مستوى شفافية وشمولية استراتيجيات التطعيم/التلقيح في مختلف البلدان الأوروبية من حيث تطبيقها على المهاجرين غير النظاميين.

إن المطالبة المتزايدة بتقديم شهادات التلقيح كشرط للوصول إلى مجموعة من الأماكن والخدمات (بما في ذلك النقل العمومي)، وما يصاحبها من إجراءات التحقق من الهوية، باتت تثير مخاوف بشأن تفاقم انعدام الثقة في ظل تجاهل الأسباب الكامنة وراء عزوف الأشخاص في وضعية غير نظامية عن أخذ اللقاح.

العمل من القاعدة إلى القمة لتحسين الوصول في الممارسة

النرويج ليست من بين الدول الأوروبية التي لديها تشريعات وطنية بشأن الرعاية الصحية والتي تشمل الأشخاص في وضعية غير نظامية. ومع ذلك، فإنها تمثل نموذجا من حيث دور وأهمية المبادرات الشعبية لخلق مسارات لتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية.

فبموجب القانون النرويجي، يمكن للأشخاص في وضعية غير نظامية بشكل عام الوصول فقط إلى الرعاية الصحية الطارئة و"الرعاية الصحية الضرورية تمامًا والتي لا يمكن تأجيلها". ويخول القانون بشأن الأمراض المعدية للجميع، بغض النظر عن وضع الإقامة، الحق في الرعاية الصحية المتعلقة بالأمراض المعدية، بما في ذلك العلاج والرعاية الوقائية، مثل التطعيم/التلقيح.

تمثل النرويج نموذجا من حيث دور وأهمية المبادرات الشعبية لخلق مسارات لتحسين الوصول.

بالنسبة لأنواع أخرى من الرعاية، باستثناء ما يتعلق بالأطفال والنساء الحوامل، يحتاج المرء إلى التسجيل لدى طبيب عام، وإلى رقم تعريف شخصي ساري الصلاحية، وهو أمر غير ممكن بموجب القانون بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين. قد يظل الوصول غير النظامي إلى طبيب عام ممكنًا، لكن يجب على الطبيب أن يتحمل جميع تكاليف الرعاية المقدمة. ومع ذلك، هناك جدار حماية واضح للغاية في النرويج، حيث أن الطاقم الطبي ملزم بشدة بالحفاظ على السرية، مما يحمي المرضى في وضعية غير نظامية من مخاطر مراقبة الهجرة.

في عام 2009، تم إنشاء المركز الصحي للمهاجرين غير النظاميين في أوسلو. وهو مفتوح للاستشارات الفورية، بما في ذلك مع أخصائي الصحة العقلية/النفسية، ويمكنه تقديم الإحالات إلى مصالح أخرى من خلال المتطوعين أو النظام العمومي. ويعالج المركز آلاف المرضى كل عام، ويشرك مجموعة واسعة من المتطوعين بمن فيهم الممرضات، وأخصائيين في علم النفس، والقابلات، والصيادلة والأخصائيين الاجتماعيون والأطباء. ويشارك المركز أيضًا في جهود المرافعة من أجل تعديلات تشريعية تفتح إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية للأشخاص الذين لا يتوفرون على وضع نظامي في النرويج.

ولم ترد الإشارة بصريح العبارة إلى المهاجرين غير النظاميين في استراتيجية التطعيم النرويجية ضد فيروس كوفيد-19. لكن في مطلع ربيع عام 2021، نشرت مديرية الصحة النرويجية إرشادات حول الرعاية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 لفائدة الأشخاص في وضعية غير نظامية. ووجهت المديرية رسالة إلى جميع السلطات الصحية المحلية والإقليمية، ومصالح الرعاية الصحية الأولية والمتخصصة على حد سواء، تدعو من خلالها إلى إتاحة اللقاحات للجميع. ومع ذلك، لم توضح الرسالة كيف يمكن

للأشخاص غير النظامين عمليا الحصول على جرعتهم، وتُرك الأمر للبلديات لتنظيم ذلك.

وفي أوسلو، قام المركز الصحي للمهاجرين غير النظامين، بالتعاون مع البلدية، بترتيب حضور طبيب عام محلي أسبوعيًا إلى المركز لتحرير إحالات للأشخاص بناءً على ظروفهم الطبية والاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال هذه الإحالات، يمكن استدعاء الأشخاص غير النظاميين للحصول على جرعة اللقاح دون الحاجة إلى رقم شخصي أو بطاقة هوية سارية الصلاحية:

إن ضمان مجتمعات صحية وصامدة يتطلب معالجة التفاوتات الاجتماعية الناجمة عن أشكال التمييز والإقصاء المنهجية والتاريخية.

تتم الإشارة فقط إلى الاسم وتاريخ الميلاد ورقم الهاتف واللغة المفضلة. ويتعاون المركز أيضًا بشكل ممتاز مع أحد مراكز التطعيم المحلية في أوسلو للتأكد من حصول الأشخاص على المواعيد والاستفادة من خدمة الترجمة الفورية.

الخاتمة

كشف جائحة كوفيد-19 عن فجوات طويلة الأمد في أنظمتنا للحماية الصحية والاجتماعية، وعن العلاقة الأوسع بين الإقصاء والنتائج الصحية السيئة وغير المتكافئة. وفي الوقت نفسه، أظهرت الجائحة بطرق متواضعة لكن مهمة، الإمكانات المتاحة لمعالجة بعض هذه الثغرات حيثما وجدت إرادة سياسية كافية.

وبالنظر إلى الدافع القوي لدى بعض الدول والسلطات المحلية لتحقيق تغطية شاملة للقاح كوفيد-19 بسبب الصحة العمومية والضرورات الاقتصادية، فإن بعض الدول مثل النرويج التي لديها قوانين مقيدة إلى حد ما تحكم وصول الأشخاص غير النظاميين إلى الرعاية الصحية، قد اتخذت خطوات (استجابة لضغوطات قوية من قبل جزء من المناصرين المحليين) لتسهيل الوصول إلى لقاحات كوفيد-19 للسكان المقيمين، بغض النظر عن وضع إقامتهم. وهذا أمر يبشر بالخير.

ومع ذلك، ينبغي النظر إلى هذه الأنواع من المبادرات على أنها مبادرات تجريبية يجب تطويرها وتوسيع نطاقها، وليس فقط كاستجابة لحالة طارئة بغية ضمان وصول واسع لجميع أفراد السكان إلى الرعاية الصحية بطريقة دائمة ومنصفة، مع اتخاذ خطوات استباقية لإزالة الحواجز التي تستند إلى وضع الإقامة.

إلى جانب اللقاحات، وبغض النظر عن الأنظمة الصحية، يستخلص من الجائحة درس حاسم يتمثل في أن ضمان مجتمعات صحية وصامدة يتطلب معالجة التفاوتات الاجتماعية من خلال منظور العدالة الصحية والاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار الأضرار التي تلحق بالصحة والتي تنتج عن الأشكال المنهجية والتاريخية للتمييز والإقصاء. وهذا عمل على المدى الطويل يتطلب إدخال تغييرات في القانون والممارسات والعقليات تتأتى من خلال مشاركة هادفة ومستدامة للمجتمعات المتضررة.

التوصيات

أكدت جائحة كوفيد-19 أن تحقيق العدالة الصحية يتطلب اعتماد مقاربة من القاعدة إلى القمة، والتعاون مع كل من المجموعات المتضررة والمنظمات المحلية. ويجب أن يحدد هذا التعاون التحديات المطروحة وأن يضع استراتيجيات عملية لمواجهتها. وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي تحقيق العدالة الصحية تبني سياسة وطنية واضحة يتم التواصل بشأنها بشكل جيد، وتكون مصحوبة عند الضرورة، بتشريعات لتنظيم الوصول.

وفقًا للهدف الخامس عشر من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة بشأن الوصول إلى الخدمات الأساسية، يجب على الدول:

- **ترسيخ حق المهاجرين غير النظاميين في الحصول على خدمات اجتماعية (أو عامة) مستجيبة لاحتياجاتهم وتحترم كرامتهم، وسهلة الوصول وبأسعار معقولة ومكيفة وذات جودة**، بما في ذلك خدمات الرعاية الأولية والثانوية.
- **توفير معلومات وتعليمات واضحة من السلطات العامة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين** حول هذه الحقوق وكيف يمكن للأشخاص غير النظاميين الوصول إلى الرعاية المخولة لهم.
- **الالتزام** بحماية البيانات الشخصية **وبأن طلب الرعاية لن تترتب عنه أي عواقب سلبية على وضع الهجرة.**
- **تقديم حد أدنى من الخدمات مع بيروقراطية محدودة** ومتطلبات إدارية أو وثائقية محدودة.
- **السعي بحيوية إلى إشراك المنظمات المحلية وغير الحكومية، ومنظمات حقوق المهاجرين، وأعضاء** المجتمعات المتضررة في إعداد الاستراتيجيات والبروتوكولات.
- توفير إمكانية التواصل بلغات متنوعة وتنظيم حملات توعوية متعددة اللغات من أجل **بناء الثقة وتشجيع سلوك السعي إلى الحصول على الخدمات الصحية.**

شاهد هذا الفيديو وتعرف على المزيد حول وصول المهاجرين إلى الخدمات من إعداد منظمة المساعدات الإنسانية "إنترسوس" (INTERSOS) في أثينا، اليونان.

www.spotlightreportmigration.org/spotlight-videos/

إنهاء احتجاز المهاجرين وتجريمهم عبر تركيز قيادة القواعد الشعبية

ميشكا بيلاي (Mishka Pillay)
مناصر للهجرة وصاحب تجربة معاشة ومنظِّم لحملات

ميا ليا بوا كيرنان (Mia-lia Boua Kiernan)
منسقة التواصل والمشاركة
التحالف الدولي للاحتجاز (IDC)

كارولينا غوتاردو (Carolina Gottardo)
المديرة التنفيذية
التحالف الدولي للاحتجاز (IDC)

هناك اتجاه عالمي متزايد لقوانين وسياسات وممارسات الهجرة مدفوعة بالعنصرية المنهجية والتمييز على أساس الجنس ورهاب المثلية الجنسية وقضايا هيكلية أخرى. وهذا ما يؤثر على مجتمعات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بطرق معقدة ومتقاطعة.

وبدلاً من حماية حقوق الإنسان وكرامته، تتبنى العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم مقاربات تجرم الهجرة بطبيعتها وتستثمر في أساليب رادعة قاسية، مثل الحبس والمراقبة، والإعادة القسرية، والاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود، والصد. بالإضافة إلى ذلك، فإن معاقبة نشطاء مجتمع المهاجرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المنظمات غير الحكومية وطواقم الطوارئ مثل المنقذين في أعالي البحار، تشكل توجها مقلقا للغاية.

وقد عمل التحالف الدولي للاحتجاز (IDC) طيلة عام 2021، مع قادة ذوي تجربة معاشة في أنظمة الاحتجاز واللجوء، بالإضافة إلى منظمين آخرين على مستوى القاعدة الشعبية من مختلف البلدان، للمشاركة في إنشاء فضاء للتواصل ووضع استراتيجيات بشأن الجهود المبذولة لإنهاء احتجاز المهاجرين.

وتعتبر الدروس المستفادة من هذا الفضاء بالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعًا: يجب أن يبدأ التغيير وأن تنشأ الحلول من القاعدة الشعبية، ويجب أن تركز على قيادة الأشخاص ذوي تجربة معاشة في الاحتجاز والتجريم. علاوة على ذلك، ولوقف الاحتجاز والتجريم، يجب أن يعالج التغيير الأسباب الجذرية لهذه القضايا، ويجب إشراك أشخاص ذوي تجربة معاشة في تصميمه وإنشائه، وتقديمه. وفي هذا المقال، سنستكشف الجوانب الملحة لاحتجاز المهاجرين وتجريمهم.

اتجاهات التجريم

قال أحد قادة المهاجرين على مستوى القاعدة الشعبية "من وجهة نظرنا الميدانية، يبدو أن بعض الحكومات أصبحت مبدعة للغاية في مجال القسوة". وقد قدم هؤلاء المنظمون على مستوى القاعدة الشعبية رؤى حول اتجاهات التجريم التي يتعرضون لها ويشاهدون هم ومجتمعاتهم بشكل يومي.

بالنسبة للكثيرين، أنتجت وعززت جائحة كوفيد-19 تحديات ضخمة. ففي شهر مارس/آذار 2020، واستجابة للجائحة، أطلق التحالف الدولي للاحتجاز (IDC) ندوات إقليمية عبر الإنترنت لأعضائنا في جميع أنحاء إفريقيا والخليج والمشرق العربي وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ والأمريكيتين، شاركت فيها أكثر من 40 دولة. واستمع التحالف إلى التأثيرات والاحتياجات الميدانية من منظمات تعمل في الصفوف الأمامية للتصدي للجائحة عبر العالم. ومن خلال هذا الاستماع والدروس المستفادة، طور التحالف موقفًا عالميا بشأن جائحة كوفيد-19، ووثق بعض التطورات الرئيسية التي شاركها أعضاء التحالف في دول مثل جنوب إفريقيا وملاوي والمكسيك وأستراليا وكوريا الجنوبية وماليزيا واليونان والولايات المتحدة

يجب أن يبدأ التغيير وأن تنشأ الحلول من القاعدة الشعبية، ويجب أن تركز على قيادة الأشخاص ذوي تجربة معاشة في الاحتجاز والتجريم.

الأمريكية ومصر وليبيا وتونس وقطر والعديد من الدول الأخرى.

وتشمل هذه الآثار فترات الاحتجاز المطولة (وغير المحددة في كثير من الأحيان)، وقضايا الصحة والسلامة، وإغلاق الحدود، وعمليات الصد المتزايدة والعنيفة في كثير من الأحيان على الحدود، والترحيل. بالإضافة إلى ذلك، وردت الإشارة إلى الصعوبات في التسجيل والوصول إلى الخدمات ووقف إجراءات الهجرة، فضلاً عن تراجع الحق في طلب اللجوء. كل هذا خلق بيئات من الفوضى بالنسبة للأشخاص والعائلات الساعين إلى الاستقرار والأمان.

من ناحية أخرى، كانت هناك حالات قامت فيها بعض الحكومات بتقليل أو تعليق اللجوء إلى احتجاز المهاجرين خلال فترة الجائحة، مما أتاح فرصًا وزخمًا للتدرب على إنهاء احتجاز المهاجرين. على سبيل المثال، تشير وثيقة أصدرها التحالف الدولي للاحتجاز في عام 2020،[1] إلى وجود عمليات لإطلاق سراح المحتجزين وإلى انخفاض الاعتقالات في بلجيكا ومصر وإيطاليا واليابان والمكسيك وإسبانيا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى حالات لارتفاع معدلات التسجيل وتزايد الدعم داخل المجتمع في إسبانيا والبرتغال وزامبيا وغواتيمالا والمكسيك.

علاوة على ذلك، تم تمديد تصاريح الإقامة في دول مثل فرنسا وجنوب إفريقيا وإيطاليا والبرتغال وكولومبيا وتونس. كما أصدرت بعض الحكومات تصريحات عامة (تشمل تغييرات مهمة) حول وصول المهاجرين إلى الرعاية الصحية، بما في ذلك أيرلنديا ومصر والبرتغال وكوريا الجنوبية.

ومع ذلك، لم يتم الإبقاء على هذه الممارسات غير الاحتجازية والمجتمعية. على سبيل المثال، أعيد فتح مراكز احتجاز المهاجرين في إسبانيا، وتم إسقاط المحاولات الخجولة لزيادة التسجيل والدعم في المجتمعات المكسيكية. وفي العديد من السياقات، تزامنت بعض الممارسات الواعدة مع اتجاهات مثيرة للقلق، أو مع حالات من الحرمان والنقص في الوصول إلى الخدمات والحقوق بالنسبة للأشخاص اللذين أطلق سراحهم. وهذا يجعل استمرار هذه الممارسات وتوسيع نطاقها أمرا أكثر صعوبة. وبالتالي، يجب جمع الدروس المستفادة لتحليلها وتقييمها بهدف مواصلة وتعزيز ممارسات عدم الاحتجاز ما بعد جائحة كوفيد-19.

تتحول سياسات العديد من الحكومات بشكل كبير نحو نزعة قومية متزايدة، مما يؤدي إلى سياسات قاسية وغير إنسانية للهجرة. ويشمل ذلك مشاريع قوانين وقوانين جديدة تكتسب زخمًا في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، قرر خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة[2] أن مشروع قانون الجنسية والحدود في المملكة المتحدة يعزز خطر التمييز وكذلك "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

وقد تجاوزت بعض الحكومات الأفكار التقليدية للاحتجاز ودمجت استخدام الاحتجاز بحكم الواقع في استجاباتها السياسية، وغالبًا ما تطلق على هذه الاستجابات اسم "بدائل للاحتجاز" بينما أنها ليست كذلك،[3] وعلى الرغم من أنها تنطوي على درجات متفاوتة من الحرمان من الحرية وانتهاك للحقوق. وتشمل اتجاهات هذا الاحتجاز بحكم الواقع أماكن مغلقة، مثل الثكنات العسكرية السابقة والفنادق في أستراليا

تتحول سياسات العديد من الحكومات بشكل كبير نحو نزعة قومية متزايدة، مما يؤدي إلى سياسات قاسية وغير إنسانية للهجرة.

والمملكة المتحدة، لا يستطيع الناس مغادرتها. يحدث الاعتقال أيضًا في مناطق العبور، مثل الحدود، والمطارات، والموانئ، في بلدان مثل المكسيك.

الحجز في أماكن نائية أو منعزلة، بما في ذلك الاحتجاز خارج الإقليم في مناطق بعيدة عن الشواطئ، يشكل أيضًا اتجاها متناميا ومقلقا، حيث يتم استخدام التضاريس لعزل المهاجرين عن المجتمعات المحلية والمجتمعات بأكملها. ويحدث ذلك في دول مثل أستراليا واليونان،[4] ويتم اقتراحه أيضًا في المملكة المتحدة.

التكنولوجيا لتقيد الحقوق

تعتبر المراقبة الإلكترونية والوسم (وضع علامات) عناصر مقلقة من حيث الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا لتعزيز تدابير التجريم. في البلدان التي تستخدم أجهزة التتبع المربوطة على الكاحل بشكل شائع (مثل الولايات المتحدة الأمريكية)، يتعين عقد بعض الاجتماعات المجتمعية للأشخاص المتأثرين بشكل مباشر بالقرب من منافذ الحائط حتى يتمكن القادة من التأكد من أن بطاريات أجهزة التتبع على الكاحل مشحونة بشكل صحيح.

وبخلاف ذلك، فإن إنذارات خارقة تصدر من الجهاز المتصل بأجسادهم. ويشعر الناس كل يوم بالتأثير الجسدي والنفسي اللاإنساني لهذه التكنولوجيا – في المنزل وبين أسرهم وأصدقائهم وفي العمل وداخل مجتمعاتهم المحلية.

وعلى نطاق أوسع، هناك انتشار متزايد لاستخدام التكنولوجيا

فالتكنولوجيا ليست محايدة. بل على العكس من ذلك، إنها تعكس التحيزات الاجتماعية.

داخل مراكز الاحتجاز، أو "السجون الذكية". فالتكنولوجيا ليست محايدة. بل على العكس من ذلك، إنها تعكس التحيزات الاجتماعية. فعندما يتم استخدام التكنولوجيا كأساس للرفع من حقوق الأشخاص وقدرتهم على التصرف في شؤون حياتهم، تكون التأثيرات إيجابية. لكن، عند استخدامها لزيادة التدابير العقابية والتقييدية، وكذلك للمراقبة وجمع البيانات (غالبًا بدون موافقة أو احترام الحق في الخصوصية)، فإننا نقف على تناقضات معنوية وأخلاقية مع المعايير الحاسمة القائمة على الحقوق.

شهدت منظمات للمهاجرين وشركاء لهم مستويات حادة من الاكتئاب والاضطراب ما بعد الصدمة، بالإضافة إلى تأثيرات إدراكية وعاطفية على المدى الطويل لدى الأشخاص الذين عانوا من هذه التدابير العقابية القائمة على التكنولوجيا.

القيادة الشعبية وإحداث التغيير

عندما يتعلق الأمر بإحداث تغيير تحويلي للأنظمة، فإن القادة الذين عاشوا تجربة الاحتجاز وغيرهم من المنظمين على مستوى القاعدة يقودون الطريق برؤية ترتكز على تحليل السبب الجذري. وكما قال أحد المنظمين، "نحن نزرع ونرعى شجرة معًا، وإنهاء احتجاز المهاجرين سيكون ثمرة عملنا".

تتعرض مجتمعات المهاجرين واللاجئين لهجمات مستمرة في السياسات، والتقارير الإعلامية المتحيزة، والتمييز الاجتماعي ومن بعض السياسيين. وتداهم الأشخاص المتأثرين أو المعرضين لخطر احتجاز المهاجرين مخاطر في حال التعبير علانية عن اعتراضهم، وحتى في السعي للحصول على خدمات صحية أو اجتماعية. ويمكن أن تشمل العواقب التعرض للاحتجاز المطول أو السجن بتهمة جنائية أو الترحيل.

ويتفاقم تأثير هذه العواقب بالنسبة للمجموعات والهويات المتواجدة بالفعل في أوضاع هشة، مثل النساء والفتيات وذوي النوع الاجتماعي المتنوع، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وفقا لبحث أجراه التحالف الدولي للاحتجاز [5]، يواجه المهاجرون المحتجزون من مجتمع الميم "مستويات عالية من التحرش والمضايقات والتمييز والإيذاء النفسي والعنف الجسدي والجنسي من قبل موظفي مراكز الاحتجاز ومحتجزين آخرين. وغالبًا ما يتم عزلهم في ظروف أدنى من تلك المخصصة للفئات العامة من المحتجزين ودون المعايير الدولية الراسخة، أو يتعرضون لسياسات الحبس الانفرادي... وبشكل عام تقريبًا، يواجه الأشخاص من مجتمع الميم حالات من الضعف الشديد".

وفي بعض السياقات التقييدية، لا يتم حماية حقوق الإنسان داخل المجتمع. على سبيل المثال، قد يتم حظر مواقع منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان من المشاهدة العامة. وتخلق هذه البيئات

والتجارب صدمة وخوفًا عميقين، وتشكل مخاطر حقيقية للغاية على مجتمعات المهاجرين، بالإضافة إلى انعدام الثقة وغياب التضامن والشعور بالانتماء بالنسبة للكثيرين.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة، تقوم مجموعات المهاجرين على مستوى القاعدة الشعبية ببناء استراتيجيات تتضمن النظر إلى الوضع بأكمله والعمل بشكل استباقي لمواجهة التهديدات المتزايدة تجاه حقوقهم. وتهدف هذه المجموعات، من خلال العمل على مستوى القواعد الشعبية من أجل بناء مجتمعات وأنظمة وهياكل وثقافات قوية، إلى معالجة القيود من البداية وإحداث تغيير للأنظمة على المدى الطويل.

أصبحت إشارات الدول إلى "الاحتجاز كملاذ أخير" في الواقع احتجازا كملاذ أول. يجب أن ينتهي هذا الوضع.

الخاتمة

عند تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة (GCM)، يجب على الدول أن تنتقل بسرعة إلى عالمٍ خالٍ من احتجاز المهاجرين، حيث يتمتع الأشخاص الذين يهاجرون ويبحثون عن ملاذ بحقوقهم الكاملة وتُحفظ كرامتهم مُصانة. لقد أصبحت إشارات الدول إلى "الاحتجاز كملاذ أخير" في الواقع احتجازا كملاذ أول. يجب أن ينتهي هذا الوضع. ولمعالجة قضايا الاحتجاز، تكتسي تسوية أوضاع المهاجرين ووضع حد لتجريم الهجرة، بالإضافة إلى اعتماد بدائل للاحتجاز قائمة على الحقوق وتركز على المجتمع، أهمية مركزية وتقتضي وضعها في صلب سياسة الهجرة.

ومن العوامل الرئيسية أيضًا لتحقيق هذه الرؤية الالتزام الفعلي من قبل الحكومات بالعمل مع المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني. ويجب على القيادات الحكومية العمل على إحداث تغيير في الثقافة والعقليات داخل الإدارات الحكومية المعادية للهجرة والتي تعتبر احتجاز المهاجرين أداة ضرورية. فالمهاجرون ذوو حقوق من حقوق الإنسان الأساسية. ويجب على الحكومات وصانعي السياسات دعم هذه الحقوق بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

المهاجرون نبض هذه القضايا، ومشاركتهم أساسية لإجراء هذا التحول الضروري بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحلفاء الحكوميين. ولإنهاء الاحتجاز، سنحتاج إلى نفس المثابرة والعزم اللذين أبان عنهما الناجون من الاحتجاز. وبإمكاننا تحقيق ذلك إذا ما عملنا معًا في إطار من التضامن والفهم والرغبة الحقيقية في إحداث التغيير.

التوصيات

وفقًا للهدف الثالث عشر من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة بشأن بدائل الاحتجاز، يجب على الدول:

- **تسوية وضع المهاجرين على المستوى الوطني.**
- **إنهاء احتجاز المهاجرين.**
- الاستثمار في بدائل الاحتجاز القائمة على الحقوق والمركزة على المجتمعات المحلية، **والامتناع عن أي حرمان من الحرية.**
- الاستثمار في إدارة الحالات من أجل **إيجاد حلول تستكشف جميع الخيارات** الممكنة **لتسوية الأوضاع.**
- **إدماج** التعليق العام رقم 5 الصادر عن لجنة العمال المهاجرين والتعليق العام المشترك رقم 4 **والمعايير الدولية العامة لحقوق الإنسان في السياسات والأنظمة الوطنية للهجرة.**
- **الاستماع والاستفادة قصص الناس** حول قوانين وسياسات الهجرة واللجوء المعادية والتجريمية، وآثارها الخطيرة والمدمرة على الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات ككل.
- **اعتماد منظور يشمل المجتمع بأسره بالتعاون مع المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني**، والتعلم من خبراتها في مقاربات الهجرة القائمة على الحقوق مع إشراكها في تصميم الحلول.
- **استخدام مقاربات تشمل الحكومة بأكملها** من خلال الاستماع والاستعانة بالخبراء الحكوميين والإدارات **التي تعطي الأولوية لرفاهية وحقوق مجتمعات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.**

شاهد هذا الفيديو وتعرف على المزيد حول تجريم واحتجاز المهاجرين، من إعداد شبكة ماريهيل للإدماج (Maryhill Integration Network) في غلاسكو، اسكتلندا.

www.spotlightreportmigration.org/spotlight-videos/

تعزيز وصول الجميع إلى الخدمات والعدالة

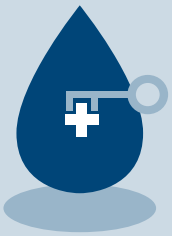

تسوية الوضع النظامي تقضي على الخوف من الترحيل، وتمكّن المهاجرين من الترافع من أجل الخدمات والعدالة والوصول إليها بأمان.

سيستفيد أكثر من

1,8 مليون

فنزويلي في كولومبيا من وضع الحماية المؤقتة لمدة عشر سنوات، الذي يوفر سبيلا للحصول على الإقامة الدائمة.

مصدر البيانات: UNHCR (2021)

المسارات المنتظمة الدائمة وعمليات تسوية الوضع القانوني

القائمة على الحقوق والمستجيبة للنوع الاجتماعي

تعزز حقوق الإنسان للمهاجرين.

إنهاء الاحتجاز

إنهاء تجريم الهجرة يشمل إنهاء الاحتجاز وتشتيت الأسر، وتطوير سبل الإقامة الدائمة مع التمتع بحقوق الإنسان الكاملة.

لا توجد بيانات قابلة للوصول وموثوقة ومصنفة حول الأشخاص المحتجزين في سياق الهجرة. أنظمة الاحتجاز بشكل عام محاطة بالغموض وانعدام الشفافية.

حماية حقوق العمال

يجب تمكين العمال من الوصول إلى العمل اللائق ووضع منتظم طويل الأجل لممارسة حريتهم في تكوين الجمعيات بشكل كامل والحق في التنظيم والحفاظ على وحدة الأسرة وضمان الحماية الاجتماعية.

في الفترة الممتدة ما بين أبريل/نيسان وأغسطس/آب 2020 فقط، تزايدت مزاعم انتهاكات العمل التي أبلغ عنها مهاجرون في منطقة الخليج بنسبة

+ 275%

مصدر البيانات: مركز مصادر الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2020)

ضمان حقوق الإنسان على الحدود

يمكن للمسارات المنتظمة القائمة على الحقوق أن تنقذ الأرواح، وتمكّن المهاجرين من عبور الحدود دون المخاطرة بحياتهم أو تعرضهم للاحتجاز أو التجريم أو الاستغلال. إن نزع السلاح عن سلطات إنفاذ القانون على الحدود سيجعل المهاجرين والمجتمعات المحلية الحدودية أكثر أمانًا.

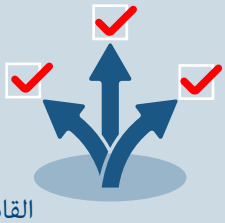

لو كانت هناك مسارات منتظمة لكان من الممكن تفادي ما لا يقل عن

47,165

حالة وفاة للمهاجرين على مستوى العالم منذ عام 2014.

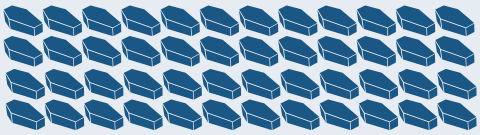

مصدر البيانات: IOM (2022)

الاعتراف بالمهاجرين النازحين بسبب المناخ

اللجوء والتأشيرات وتصاريح العمل التي تؤدي إلى الحصول على وثائق طويلة الأجل، بما في ذلك الجنسية، إجراءات ضرورية لضمان حقوق الإنسان والأمن البشري للأشخاص غير القادرين على العودة إلى البلدان التي دمرها تغير المناخ.

في عام 2020، تسببت الكوارث الجيوفيزيائية والمتعلقة بالطقس في عمليات نزوح داخلية جديدة شملت

30,7 مليون

شخص في 149 دولة وإقليم.

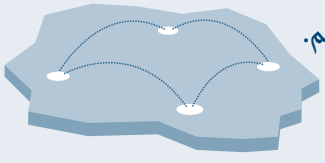

مصدر البيانات: iDMC (2021)

الانتقال من أجل كسب الرزق والحياة: عاملات المنازل المهاجرات بين إفريقيا والخليج والمشرق

رولا الصغير (Roula Seghaier)
منسقة البرامج الاستراتيجية،
الاتحاد الدولي للعمال المنزليين (IDWF)

صوفيا نجيرو (Sophia Njiru)
مديرة العلاقات الصناعية والمشاريع اتحاد كينيا للمنازل والفنادق والمؤسسات التعليمية والمستشفيات والعمال المتحالفين "كوديها" (KUDHEIHA)

يقول عالم الهجرة الدكتور فيل كول (Phil Cole) أنه "لا يوجد مبرر أخلاقي لمراقبة الحدود". غالبًا ما تكون السياسة منفصلة عن الأخلاقيات، مما يخلق معايير الشرعية أو الاحترام لنوع واحد من الحركة أو عبور الحدود على حساب نوع آخر. يتم إنشاء ثنائيات مثل الهجرة الطوعية/غير الطوعية أو المهاجرين/اللاجئين، بشكل يجلب استحقاقات مختلفة.

غالبًا ما تكون السياسة منفصلة عن الأخلاقيات، مما يخلق معايير الشرعية أو الاحترام لنوع واحد من الحركة أو عبور الحدود على حساب نوع آخر.

يُنظر إلى المهاجرين على أنهم ينتقلون طواعية لتحسين حياتهم مع الحفاظ على القدرة على "العودة إلى الوطن". وتحجب هذه النظرة حقيقة أن الكثيرين يغادرون بلدانهم الأصلية بسبب عوامل دفع لا تختفي بطريقة سحرية على مر السنين. وتعد البطالة والفقر وندرة الغذاء والعنف القائم على النوع الاجتماعي والسياسات الحكومية العدائية والكوارث البيئية من بين العوامل التي تدفع العمال المنزليين إلى التنقل.

وهكذا، ينتقل العديد من المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة، بمن فيهم العمال المنزليين المهاجرين، بحثًا عن سبل العيش. وفي سياق الإكراهات المذكورة أعلاه، فإنهم "يختارون" السفر بعبارة فنية. إن صياغة هذا القرار باعتباره خيارا (وإن كان في ذلك احترام لكرامتهم واعتراف بقدرتهم على التصرف في شؤون حياتهم) يعني أنه يتحتم عليهم العودة.

على مستوى السياسة، هناك تمييز بين المهاجر / المغترب / اللاجئ وغالبًا ما يكون يحمل كل مصطلح في طياته آثارا من العنصرية والطبقية. ومع ذلك، من الناحية الأخلاقية، من الصعب تبرير السبب في عدم تمتيع العمال المهاجرين (بمن فيهم العمال المنزليين) بنفس الحقوق وأشكال الحماية وحرية التنقل والصحة والسلامة سواء في العمل وفي بيئتهم الجديدة على غرار فئات أخرى من المهاجرين المحميين.

وتندرج عدالة الهجرة ضمن رؤية أكبر للعدالة الاجتماعية تأخذ في الاعتبار كل ما سبق ذكره. وسنعرض في هذا المقال تجارب العمال المنزليين كمهاجرين، أثناء سفرهم من إفريقيا إلى الخليج ودول المشرق (قبرص، العراق، إسرائيل، الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا وتركيا (محافظة هاتاي)).

هجرة اليد العاملة في أفريقيا: كينيا كمثال

شهدت أفريقيا تاريخًا طويلًا من حركات الهجرة الطوعية والقسرية. وفي السنوات الأخيرة، تزايد عدد النساء المهاجرات في إطار هجرة لليد العاملة من شرق إفريقيا، داخل القارة أو خارجها على حد سواء. ويعزى ذلك إلى تنامي فرص العمل بالنسبة للجنسين في أفريقيا والخليج والمشرق العربي وشرق آسيا، لا سيما في مجال الرعاية، والعمل المنزلي وقطاع الرعاية الصحية.

ويعد الطلب على عاملات المنازل في الخليج والمشرق دافعًا مهمًا لهجرة النساء من كينيا وإثيوبيا وتنزانيا وأوغندا، مما يؤدي إلى زيادة التحويلات إلى تلك البلدان. وفي كينيا، أصبحت تحويلات الشتات تشكل أعلى مصدر للعملات الأجنبية في البلاد[1]، بعد أن تجاوزت عائدات الشاي والقهوة والسياحة.

في كينيا، أصبحت تحويلات الشتات تشكل أعلى مصدر للعملات الأجنبية في البلاد، بعد أن تجاوزت عائدات الشاي والقهوة والسياحة.

عملية هجرة اليد العاملة في كينيا ليست دائمًا آمنة أو عادلة. فالعمال يعتمدون على معلومات غير مؤكدة حول فرص العمل، وعلى الأصدقاء وأفراد الأسرة ووكالات التوظيف الخاصة. وتستغل وكالات التوظيف غير القانونية ضعف إنفاذ القانون من قبل الحكومات. وغالبًا ما يكون لدى العمال معرفة ووعي غير كافيين بالمسارات القانونية "للهجرة الطوعية والمنظمة والنظامية". وهذا ما يزيد من تعرض العمال المهاجرين لممارسات التوظيف غير الأخلاقية.

علاوة على ذلك، يتعرض العمال لرسوم توظيف مفرطة، وتزوير المستندات، والوعود الكاذبة حول طبيعة وشروط العمل، وعبودية الديون من مقرضي الأموال ووسطاء التوظيف. بالإضافة إلى أن خصائص ومستوى تعليم غالبية العمال المنزليين المهاجرين يحد من وصولهم (بمفردهم) إلى المعلومات القانونية والمؤسساتية.

وفقًا لتقرير أصدرته الحكومة الكينية[2]، توفي حوالي 93 عاملًا مهاجرًا كينيًا في المملكة العربية السعودية بين عامي 2019 و2021.

تسترشد هجرة العمالة في كينيا بالعديد من الإطارات القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية حقوق العمال المهاجرين. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات واضحة.

واشتكى عدد كبير من المهاجرين العائدين من التحديات التي واجهتهم في بلدان المقصد، وأشاروا إلى ممارسات العمل المسيئة مثل العنف والتحرش؛ والاعتداءات اللفظية والجنسية والجسدية؛ والتعامل مع مواد كيميائية خطرة بدون أي حماية؛ والتمييز العنصري أو الإثني؛ واحتجاز الأجور.

ويتعرض العديد من العاملين المنزليين لسرقة الأجور. وتعتبر متابعة أرباب العمل لدفع الأجور عملية شبه مستحيلة لأن العلاقات مع بلد المقصد تنقطع بمجرد عودة العمال إلى بلدانهم، علاوة على أن وكلاء التوظيف المحليين يقطعون كل علاقة بالمهاجرين فور وصولهم إلى بلد المقصد.

تسترشد هجرة العمالة في كينيا بالعديد من الإطارات القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية حقوق العمال المهاجرين. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات واضحة في تنسيق هجرة اليد العاملة بين كينيا وبلدان المقصد.

وتفتقر كينيا إلى آلية لرصد وتقييم تنفيذ وأداء اتفاقيات العمل الثنائية المبرمة مع بلدان المقصد. كما لا يتم الإعلان عن مضامين الاتفاقيات للجمهور، مما لا يساعد أهم الجهات الفاعلة كالنقابات العمالية وعامة الناس على معرفة وجودها وأحكامها. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر كينيا على برامج العودة وإعادة الإدماج لفائدة العمال المهاجرين العائدين. وبالتالي، يجد العديد من العمال أنفسهم عند العودة دون حماية أو دعم لإعادة الإدماج.

باستثناء بعض المحاولات النشطة والقليلة لتنظيم عمال المنازل في كينيا، فإن من يحاولون الهجرة يجدون أنفسهم أكثر عرضة لخطر انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق العمال، لأنهم معزولون ويفتقرون إلى التمثيل النقابي. لذلك، فإن الجهود التي تبذلها النقابات العمالية المحلية مثل اتحاد كينيا للمنازل والفنادق والمؤسسات التعليمية والمستشفيات والعمال المتحالفين "كوديها" (KUDHEIHA) من خلال دعم الاتحاد الدولي للعمال المنزليين (IDWF)، تروم إصلاح هذا الوضع عبر تشكيل شبكات تجمع بين هؤلاء العمال.

نظام الكفالة في الخليج والمشرق: التاريخ والتداعيات

نظام الكفالة عبارة عن مجموعة فضفاضة من القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والممارسات العرفية المرتبطة بالهجرة في دول الخليج والشرق. مصطلح الكفالة يعني "الرعاية"، وعادة ما تستخدم باللغة العربية للإشارة إلى كفالة اليتيم، والقاصر، والشخص الذي يعاني من إعاقات شديدة تتطلب الدعم في قرارات الحياة اليومية (السفيه)، وإقامة المهاجرين في بلد المقصد. نظام الكفالة ليس قانون عمل، فهو نظام للهجرة تديره وزارة الداخلية، باعتبارها الذراع الحكومي المسؤول عن الشرطة والأمن.

وهكذا، فإن القرارات المتعلقة بالإقامة، وترتيبات السكن، والحياة الاجتماعية، والتنقل، والعديد من الجوانب الأخرى تكون بيد فرد واحد: صاحب العمل. بالإضافة إلى أن ازدواجية المنزل الخاص كمكان للعمل وللعيش تجعل منه فضاء غير آمن بشكل متزايد، بسبب الاختلال الهائل في القوة بين أرباب العمل والعمال. هذا بالإضافة إلى أن العمال المنزليين هم في الغالب من النساء،[3] اللواتي يتعرضن للعنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي بأحجام غير متناسبة.

بموجب أي نظام آخر، عندما يواجه العامل مشكلة مع صاحب العمل، فإن وظيفته تكون في خطر، لكن الجوانب الأخرى من حياته (مثل الإقامة، والصحة، والوضع القانوني) ليست ضمن اختصاص صاحب العمل. ومع ذلك، عندما يخضع العامل لنظام الكفالة، يقرر صاحب العمل كل شيء بشأن كل جانب من جوانب حياة العامل. هل يمكن للعمال فتح حساب بنكي؟ هل يمكنهم الحصول على رخصة السياقة؟ هل يمكنهم زيارة أسرتهم؟ هل يمكنهم الإقامة في البلد؟ كل هذه الجوانب يقررها صاحب العمل بمفرده.

فأي مشكلة مع صاحب العمل لا يمكن أن تؤدي إلى فقدان الوظيفة فحسب، بل وإلى فقدان تصريح العمل، ووضع الهجرة، والمنزل، وقد تؤدي حتى إلى السجن والترحيل.

تتنوع أنظمة الكفالة عبر الخليج والمشرق، لكنها تتشارك العديد من الجوانب: عدم قدرة العمال على تجديد وثائق الهجرة الخاصة بهم، وعدم قدرتهم على تغيير أرباب العمل دون إذن من صاحب العمل، واشتراط أن يعيشوا في منزل صاحب العمل (عندما يتعلق الأمر بالعمل المنزلي).

تتنوع أنظمة الكفالة عبر الخليج والمشرق، لكنها تتشارك العديد من الجوانب: عدم قدرة العمال على تجديد وثائق الهجرة الخاصة بهم، وعدم قدرتهم على تغيير أرباب العمل دون إذن من صاحب العمل، واشتراط أن يعيشوا في منزل صاحب العمل (عندما يتعلق الأمر بالعمل المنزلي). إن تجديد وثائق العمل من خلال الكفيل يعني أن العمال غالبًا ما يكونون غير مدركين لمصيرهم. هل يتم تجديد وثائقهم؟ هل انتهت صلاحية إقامتهم؟ وقد لا يعرف العامل الأجوبة، لأن صاحب العمل غالباً ما يحتفظ بجواز سفر العامل – وهي ممارسة يعتبرها الكفيل (صاحب العمل) من صلاحياته.

لا يتحكم العامل في مآل وثائقه وقد لا يتمكن حتى من الوصول إليها في المقام الأول. إنه لأمر مقيت تمامًا أن يجرَّم العامل على عدم تجديد التأشيرة بينما تقع هذه المسؤولية على عاتق الكفيل.

إنه لأمر مقيت تمامًا أن يجرَّم العامل على عدم تجديد التأشيرة بينما تقع هذه المسؤولية على عاتق الكفيل.

ويتعرض عمال المنازل لأسوأ مصير بين العمال الخاضعين لنظام الكفالة لأنهم غير مشمولين بقانون العمل الوطني. ويُنظر إلى عملهم على أنه جزء من الاقتصاد غير النظامي. ويخضع عمال آخرون لنظام الكفالة بصفتهم مهاجرين وأيضًا لقوانين عمل مختلفة كعمال في قطاعاتهم. ولا تزال وزارات الشؤون الداخلية تشرف على العاملين المنزليين إلى حد كبير ويفترض منها ضمان حقوقهم.

إذا أراد عامل منزلي أن ينسحب من وضع استغلالي، فعليه مغادرة المنزل حيث يعمل وترك صاحب العمل، أي الشخص الذي يشرف على وضعه القانوني. وبالتالي، يصبح العمل المنزلي على الفور في وضعية غير قانونية ويمكن أن توجه إليه تهمة الهرب. إذا وجهت إلى العامل تهمة الهرب، فلا يمكنه مغادرة البلاد.

ويستغل هذه الآلية أرباب العمل، الذين يتمتعون بإفلات كامل من العقاب، لأنهم يتصرفون داخل حدود نظام الكفالة. ويستفيد العمال المشمولون بقانون العمل، حتى في غياب هذا القانون، من شكل من أشكال الحصول على جبر للضرر عن انتهاكات العمل. ومع ذلك، عندما تكون وزارة الشؤون الداخلية مسؤولة عن الإشراف على ظروف عمل عمال المنازل المهاجرين، فإن العمال يصبحون مشتبهين بهم: ولا يمكنهم الوصول إلى العدالة.

غالبًا ما يتم وصف نظام الكفالة على أنه نتيجة تحيز ثقافي، مما يحجب العوامل الاقتصادية التي تنشؤه وتُبقيه. وبدلاً من ذلك، يجب معالجة الرأسمالية العرقية. ويعتبر نظام الكفالة نظاما مربحا لأن هجرة اليد العاملة الرخيصة تسمح لهذه الدول بتوفير المال على مؤسسات الرعاية، ولأن الرسوم الناتجة عن عملية التوظيف وطلبات الإقامة وعمليات تجديد الإقامة توفر تدفقًا ثابتًا من الإيرادات بالنسبة للاقتصاد.

على سبيل المثال، يدر نظام الكفالة في لبنان حوالي 100 مليون دولار أمريكي سنويًا[4] بفضل رسوم التوظيف والضرائب والمستحقات للهيئات الحكومية المختلفة، من بين نفقات أخرى. ويعد هذا الرقم الأضعف في تقديرات الأرباح المحصلة في المنطقة. ومن ناحية أخرى، يعتبر نموذج نظام الكفالة في التوظيف مربحًا أيضًا لبلدان المنشأ: يعمل "الوكيل" كوسيط بين العامل المحتمل وبلد المقصد. ويحصل وكيل التوظيف على مبلغ مالي مقابل كل شخص يتم استقدامه للعمل، وبالتالي يستفيد من الإعلانات الكاذبة، وخلق فرص عمل زائفة، وخداع العمال لدفعهم إلى السفر.

يوفر النظام فرص عمل للوكلاء ووكالات التوظيف وأطراف ثالثة غير معروفة تسهل هذه المعاملات. فيتحمل العمال تكلفة هذا التوظيف. ويقع الكثير منهم في عبودية الديون لدفع الرسوم المطلوبة منهم. ومع ذلك، نادرًا ما يتم التطرق إلى المصالح الاقتصادية الكامنة وراء بقاء نظام الكفالة قائما، حيث ينصب التركيز بدلاً من ذلك على الجوانب الثقافية، التي تعتبر أن التغيير صعب المنال. وعلاوةً على أن هذا المنظور منظور اختزالي يصور بلدان الخليج والمشرق على أنها تميل في الأساس إلى أنماط هيمنة متقادمة، فإنه منظور يحجب إمكانيات وفرص حشد التأييد والمناصرة حول المسألة.

وعلى الرغم من أن المنطقة واجهت العديد من التحديات بسبب الجائحة الحالية، بما في ذلك التضخم الاقتصادي وعمليات تسريح العمالة المنزلية، فإن نظام الكفالة يبقى التحدي الأكبر. كما أوضح أحد قياديي العمال المنزليين في لبنان: "الفيروس في الخليج والمشرق ليس كوفيد، بل نظام الكفالة".[5] إن نجاح أي إصلاح محتمل رهين بتوفير بروز أوضح لظروف التوظيف والعمل، وكسر دورات التوظيف غير العادل الذي يشبه الاتجار بالعمال من أجل العمل القسري.

القدرة على التصرف في الشؤون الشخصية والعدالة الاجتماعية

يحمل العمال المنزليون العديد من الهويات المعقدة: نساء مهاجرات من بلدان الجنوب على الصعيد العالمي، وخلفيات متعددة الأعراق والأديان، ومعيل وحيد للأسر. وبالتالي، فإن المطالبة بالعدالة للعمال المنزليين المهاجرين لا تبدأ ولا تنتهي في القطاع وحده: فهي مطالبة بالعدالة الاجتماعية بشكل عام، للنساء والمهاجرين والأشخاص ذوي البشرة الداكنة.

نادرًا ما يتم التطرق إلى المصالح الاقتصادية الكامنة وراء بقاء نظام الكفالة قائما. وهذا منظور اختزالي ومنظور يحجب إمكانيات وفرص حشد التأييد والمناصرة حول المسألة.

حركة حقوق العمال المنزليين، بقيادة الاتحاد الدولي للعمال المنزليين وحلفائه، هي حركة من أجل حقوق الإنسان والحرية.

يجب تيسير هجرة العمالة المنزلية وحمايتها وتنظيمها. ويجب تقدير واحترام العمال أنفسهم، لأنهم يقدمون مساهمات هائلة إلى بلدانهم الأصلية من خلال التحويلات المالية وإلى بلدان المقصد من خلال عملهم. يجب أن يكونوا قادرين على التصرف في شؤون حياتهم كعمال

وكبشر يتمتعون بالحق في العمل اللائق وفي حياة خارج مكان العمل. ولهم الحق في اعتبار المكان حيث يقضون سنوات من عمرهم ويقدمون خدمات طيلة عقود من الزمن وطنا لهم، وهذا يشمل وحدة الأسرة. ومن خلال الاتحاد الدولي للعمال المنزليين (IDWF) ومواقع أخرى، يقوم العمال

العدالة للعمال المنزليين المهاجرين لا تبدأ ولا تنتهي في القطاع وحده: فهي مطالبة بالعدالة الاجتماعية بشكل عام، للنساء والمهاجرين والأشخاص ذوي البشرة الداكنة.

المنزليون المهاجرون بالتنظيم صامدين عبر الحدود والحركات. إنهم يبنون الجسور التي نحتاج أن نتعلم منها.

الخاتمة

لنكن واضحين: الكفالة والعدالة العمالية غير متوافقين. نحن لا نسعى إلى إصلاح نظام الكفالة، وإنما نسعى إلى إلغائه. لا يوجد سبب عملي أو أخلاقي يمنع العمال من عبور الحدود من خلال مسار منتظم قائم على الحقوق، ومن امتلاك حقوقهم الخاصة دون نقلها إلى صاحب العمل. جميع الأسباب البراغماتية والأخلاقية تدعو إلى تمتع العمال بالحقوق والقدرة على التصرف في شؤون حياتهم، سواء من أجل رفاهيتهم أو من أجل العدالة الاجتماعية.

التوصيات

وفقًا للهدف السادس من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة بشأن التوظيف والعمل اللائق، يجب على الدول:

- **إلغاء نظام الكفالة.** جعل العمال المنزلين مشمولين بقانون العمل الوطني مع تمتيعهم بحقوق العمال الكاملة في العقود والسماح بإمكانية نقل التأشيرات.
- **إنشاء مسارات منتظمة لجميع العمال المهاجرين** تؤدي إلى لم شمل الأسرة والإقامة الدائمة وسبيل للحصول على الجنسية.
- **التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين** (C189) واعتماد تشريعات وطنية لتفعيلها.
- **إشراك العمال المهاجرين والنقابات ووكالات التوظيف** في التفاوض على الاتفاقيات الثنائية وإتاحتها للجمهور الواسع.
- تنظيم وكالات التوظيف وإجراء عمليات التفتيش. **معاقبة ممارسات التوظيف غير القانونية.**
- **ضمان حرية العمال المنزليين في التجمع وتكوين الجمعيات وحقهم في التنظيم والانضمام إلى النقابات** في بلدان المقصد.
- جمع بيانات حول العمالة المنزلية المهاجرة من أجل **إصلاح قائم على البيانات.**
- إنشاء هيئات **لتعزيز عمليات إعادة الإدماج القائمة على الحقوق والمراعية للنوع الاجتماعي** لفائدة العمال المهاجرين، عندما يختارون العودة.
- **تسهيل الوصول إلى الحماية الاجتماعية الكاملة لفائدة جميع المهاجرين**، بما في ذلك أنظمة المعاشات التقاعدية.
- معالجة الدوافع التي لا تمنح المرأة سوى خيار الهجرة، من خلال **الاستثمار الحقيقي في التنمية المستدامة**، بما في ذلك الخدمات العامة الجيدة (التعليم، والرعاية الصحية)، والحماية الاجتماعية، والعمل اللائق، والأمن البشري، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، ومساءلة الحكومة عن حقوق الإنسان.

شاهد هذا الفيديو وتعرف على المزيد حول حماية حقوق العمال المهاجرين من إعداد نقابة عمال المنصات (UNIDAPP) في بوغوتا، كولومبيا.

www.spotlightreportmigration.org/spotlight-videos/

آثار عمليات المراقبة على الحدود والاستعانة بمصادر خارجية على المهاجرين في وضعية الهشاشة الاجتماعية

ألما ماكيتكو (Alma Maquitico)
مساعدة مدير الشبكة الوطنية لحقوق المهاجرين واللاجئين (NNIRR)

أليسيا مونكادا (Alicia Moncada)
باحثة رئيسية، مؤسسة العدالة وسيادة القانون (Fundación para la Justicia y el Estado Democrático de Derecho)

هذا المقال ملخص لمشروعين استقصائيين للشبكة الوطنية لحقوق المهاجرين واللاجئين ومؤسسة العدالة وسيادة القانون بشأن آثار عسكرة سياسة الهجرة على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية، والحدود المكسيكية الشمالية والجنوبية، وحدود السلفادور. انظر: *www.nnirr.org* و*https://bajolabota.com/*

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل متزايد على الاستعانة بمصادر خارجية لعمليات مراقبة الهجرة على مدى العقد الماضي، وقد تسارعت وتيرة هذا التدبير خلال جائحة كوفيد-19. وتُستخدم هذه السياسات، التي تم اللجوء إليها تاريخيًا لاحتواء وردع الهجرة غير النظامية، بشكل متزايد لمعالجة أزمة اللجوء. وهذا ما يؤثر على الأشخاص في أوضاع هشة لأسباب اجتماعية وسياسية ومناخية، لا سيما إذا ما تظافرت بأسباب ذات صلة بالعرق والنوع الاجتماعي والطبقة والإثنية والأصل القومي.

منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة في ديسمبر/كانون الأول 2018، قامت الوكالات الأمريكية لإنفاذ قانون الهجرة بإبعاد 2.300 طفل عن والديهم بالقوة بموجب سياسة "عدم التسامح المطلق" الجديدة التي تحيل جميع حالات الدخول غير المرخص إلى المتابعة الجنائية.

وبدلاً من معالجة الأسباب والدوافع الجذرية للهجرة وخلق مسارات هجرة منتظمة لأولئك الذين يواجهون هذه الأوضاع الهشة، واصلت الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ العديد من الاتفاقيات الثنائية وثلاثية الأطراف مع دول أمريكا الوسطى لمنع المهاجرين، بمن فيهم طالبي اللجوء، من دخول أراضيها. وهذا يجعل الأشخاص النازحين "غير مقبولين من الناحية القانونية"، وغالبًا ما ينتهك نظام الحماية الدولي.

يقر الاتفاق العالمي للهجرة (GCM) بمجموعة من الالتزامات التي تدعم حقوق الإنسان للمهاجرين ويضع إطارًا للتعاون الدولي لإنقاذ الأرواح في المقام الأول وضمان حماية حقوق الإنسان على الحدود الدولية. ومع ذلك، فقد جرمت دول المنطقة الهجرة من خلال سن وتشديد قوانين الهجرة وآليات الإنفاذ.

يواجه المهاجرون في المنطقة أعباء غير ضرورية ومعاناة وظروف تهدد حياتهم على الحدود. بالإضافة إلى العنف الذي ترعاه الحكومة، أو الفقر المدقع، أو النزوح البيئي، فإنهم يعانون في الوقت نفسه من الأضرار المتفاقمة التي جلبتها الجائحة؛ ومن انعدام الأمن الغذائي والسكني؛ ومن القيود المفروضة على التنقل؛ والجدران والقوات العسكرية على الحدود.

نموذج ردع الهجرة

في المكسيك ودول أمريكا الوسطى الأخرى، تشمل برامج الاستعانة بمصادر خارجية على الحدود اتفاقيات بشأن الهجرة، وحزم التنمية الاقتصادية، والمساعدة الفنية العسكرية لتنفيذ سياسات مثل بروتوكول حماية المهاجرين (MPP)، والفصل 42 من القانون الأمريكي للصحة العمومية والخدمات العامة لعام 1944، الذي ينكر حق اللجوء لأسباب صحية. ويرفض بروتوكول حماية المهاجرين طالبي اللجوء في مداخل الموانئ الأمريكية، بينما أدى الفصل 42 إلى تنفيذ ما يربو عن 980.000 عملية ترحيل بإجراءات موجزة شملت نساء ورجالا وأطفالا مهاجرين في سياق الجائحة.

وتُستخدم هذه السياسات والاتفاقيات لتحقيق الهدف المنشود منذ فترة طويلة والمتمثل في إغلاق الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع تعريض الناس لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى زيادة الوفيات في صفوف المهاجرين. ويتعارض ردع الهجرة مع المبادئ والالتزامات المتأصلة المنصوص عليها في الاتفاق العالمي للهجرة والميثاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR).

وتمارس الولايات المتحدة الأمريكية ردع الهجرة كأداة أساسية لإدارة الهجرة على مدى العقود العديدة الماضية. وتهدف هذه البنية المركبة من قوانين، وجدران، وطائرات بدون طيار، والاستدلال البيولوجي، وتقاسم البيانات، وتكنولوجيا المراقبة، والمناطق الجغرافية شديدة الحراسة، إلى فرض نظامين متوازيين على الحدود: أحدهما يسهل تنقل أولئك الذين يتمتعون بامتياز بموجب اتفاقيات التأشيرات متعددة الأطراف، والآخر يردع ويجرم أولئك الذين ليس لديهم "حجج مقنعة" للدخول، إلى جانب أشكال من التمييز القائم على العرق والطبقة والأصل القومي.

وقد خلص رصد المجتمع المدني لهذه الصناعات إلى أن "المراقبة الأمريكية غالبًا ما تؤدي إلى اعتقال وسجن وترحيل المهاجرين".[1] وهذا يشمل الشركات التي تزود وزارة الأمن الوطني الأمريكية (DHS)،

ولا سيما وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) بقواعد البيانات؛ وأنظمة بيانات قوية، وبيانات الاستدلال البيولوجي (البيومتري)، الأنظمة السحابية من قبيل شركة أمازون؛ وبتقنيات التتبع مثل شركة "بالانتيرس" (Palantir's)؛ وبقواعد البيانات البيومترية لشركة "نورثروب غرومان" (Northrop Grumman)؛ وبخوارزميات القزحية والوجه مثل شركة "نك" (NEC)، وغيرها من الشركات.

وبينما يتم التغاضي إلى حد كبير عن التأثير العرقي والإثني لهذه الاستراتيجيات العسكرية، يجري استخدام هذه التقنيات بشكل متزايد لتسريع عودة اللاجئين والمهاجرين وإجبارهم على العودة في غياب للإجراءات القانونية الواجبة وإمكانية تقديم طلب اللجوء. ويترتب عن ذلك انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية لأولئك الذين يهاجرون عبر الحدود والمقيمين في المناطق الحدودية، بمن فيهم مجموعات السكان الأصليين، والأشخاص من أصل مكسيكي، والمجموعات المماثلة المصنفة عرقيا.

منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة في ديسمبر/كانون الأول 2018، قامت الوكالات الأمريكية لإنفاذ قانون الهجرة (سلطات إنفاذ قانون الهجرة والجمارك وإدارة الجمارك وحماية الحدود) بإبعاد 2.300 طفل عن والديهم بالقوة[2] بموجب سياسة "عدم التسامح المطلق" الجديدة التي تحيل جميع حالات الدخول غير المرخص إلى المتابعة الجنائية. وكان معظم الأطفال ينحدرون من غواتيمالا (1.423) وهندوراس (848) والسلفادور (179)، وكان باقي الأطفال من البرازيل (43) والمكسيك (30). علاوة على ذلك، طردت إدارة "بايدن" أكثر من 9.400 مواطن من هايتي عبر حوالي 126 رحلة جوية من المدن الحدودية بشكل أساسي. وتخضع هذه الرحلات للحد الأدنى من التقنين من قبل وكالات مراقبة الطيران. وفقًا لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، شكلت النساء والأطفال حوالي 44% من مجموع الأشخاص المطرودين من الولايات المتحدة الأمريكية إلى هايتي منذ 19 سبتمبر/أيلول 2021.

يرجع تجريم المهاجرين إلى تاريخ قانوني طويل في الولايات المتحدة الأمريكية ويشكل أحد السمات الأساسية لنموذج ردع الهجرة. في سياق الحرب على الإرهاب، تضع سياسات تأمين الحدود النساء والرجال والأطفال المهاجرين والإرهابيين أو مهربي المخدرات أو المتاجرين بالبشر في نفس السلة.

ويجري تصدير هذا النموذج إلى أمريكا الوسطى، حيث حددت العديد من الاتفاقيات الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الوسطى القاعدة الأساس لمواصلة الإدارة الأمريكية الحالية تنفيذ مشروع ردع الهجرة، عبر تجريم المهاجرين بدلاً من حمايتهم وخلق الظروف المواتية للمهاجرين من أجل المطالبة بحقوقهم أثناء الهجرة.

وقد أدى تجريم التنقل بشكل مباشر إلى التسريع الصارم للبرنامج الأمريكي للاستعانة بمصادر خارجية على الحدود. وهذا يشمل على وجه التحديد الإعلان المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والاتفاقية التكميلية (الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك)؛ وترتيبات غواتيمالا للهجرة غير النظامية (GAIM)، وبرنامج تقاسم البيانات البيومترية (الولايات المتحدة الأمريكية وغواتيمالا)؛ واتفاقية أمن الحدود وبرنامج تقاسم البيانات البيومترية (الولايات المتحدة الأمريكية وهندوراس)؛ والاتفاقيات التعاونية المتعلقة باللجوء (الولايات المتحدة الأمريكية والسلفادور)، من بين أمور أخرى.

عسكرة سياسات الهجرة: الجدار الأمريكي الحدودي في المكسيك وأمريكا الوسطى

من بين الأنماط الأكثر إثارة للقلق والواردة في الاتفاقيات الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والدول الواقعة ضمن "المثلث الشمالي"، تجدر الإشارة إلى نشر الآلاف من عناصر القوات العسكرية والشرطة على طول الحدود الشمالية والجنوبية للمكسيك. توفر الوكالات الأمريكية التدريب والمساعدة الفنية المستمرة لقوات الأمن في مجال إنفاذ قوانين الهجرة، والمشاركة المباشرة في أنشطة ردع الهجرة في هندوراس والسلفادور وغواتيمالا بهدف منع المهاجرين وطالبي اللجوء من الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

منذ اندلاع جائحة كوفيد-19، زادت المشاركة العسكرية في إدارة الهجرة بشكل كبير[3]. بالنسبة للمكسيك، أدى الإعلان المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والاتفاقية التكميلية إلى نشر أولي لأكثر من 6.500 من عناصر الحرس الوطني المكسيكي على الحدود الجنوبية و15.000 على الحدود الشمالية بهدف منع الناس من الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي غواتيمالا وهندوراس والسلفادور، شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على مشاركة عناصر حرس الحدود في دورة تدريبية لفائدة القوات العسكرية ومدنيين بهدف وقف تدفقات الهجرة.

وفي غواتيمالا وهندوراس والسلفادور، شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على مشاركة عناصر حرس الحدود في دورة تدريبية لفائدة القوات العسكرية ومدنيين بهدف وقف تدفقات الهجرة. وقد نفذ مسؤولون في وكالة الأمن القومي الأمريكية عمليات ترحيل بإجراءات موجزة ضد أشخاص كانوا مسافرين في "قوافل". وتتعارض هذه التدابير مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

بالإضافة إلى ذلك، أثَّر إحداث دورية لحرس الحدود في السلفادور بتمويل وتدريب من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 على حرية التنقل وحقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات الحدودية[4]، وأدى إلى استبعاد مجتمعات السكان الأصليين والفلاحين بشكل خاص من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والترابية. ويتضح هذا في الأقاليم العابرة للحدود الوطنية المعروفة باسم "إكس بولسونس، أو الحقائب القديمة" (Ex-Bolsones) حيث تُحرم مجتمعات السكان الأصليين والفلاحين بانتظام من ممارسة حرية التنقل التي تكفلها تسوية النزاع عبر محكمة العدل الدولية.

عواقب عسكرة سياسة الهجرة والاستعانة بمصادر خارجية في المنطقة

منذ أن نفذت المكسيك ودول المثلث الشمالي عمليات ردع عسكرية مشتركة، تعرض المهاجرون وطالبو اللجوء للقمع والاحتجاز وانتهاكات

أخرى لحقوقهم، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة، وارتكاب أعمال التعذيب،[5] وتهديد سلامتهم الجسدية وحريتهم الشخصية وأمنهم.

وشهدت المجتمعات المحلية على امتداد الحدود المكسيكية الشمالية والجنوبية في السنوات الأخيرة، انتشارًا متزايدًا للقوات العسكرية للاضطلاع بمهام سلطات الهجرة. وقد أدى ذلك إلى تزايد حدة العنصرية ضد مجموعات معينة: المهاجرون السود (بمن فيهم المنحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين السود عبر القارات)، والسكان الأصليين، والفلاحين من الهنود الحمر، والذين يتم تصنيفهم بشكل منهجي، وتعريضهم للاحتجاز التعسفي، واستهدافهم بروايات معادية للأجانب وأشكال أخرى من التمييز.

إن الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ مشروع ردع الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية تسهل ممارسة العنف ضد النساء والفتيات والمهاجرين من هويات جنسية أخرى. وبالتالي، يعرضهم هذا "الإجرام المفترض" للاضطهاد بدلاً من الحماية، ويخلق بيئة تسمح للموظفين على الحدود بتجريد النساء من إنسانيتهن، وإذلالهن، وضربهن، والاعتداء عليهن جنسيا. وغالبًا ما يتم ترحيل ضحايا العنف الجنسي في مراكز احتجاز المهاجرين دون أن تتاح لهم فرصة للجوء إلى العدالة، مما يمكّن قوات شرطة الهجرة من مواصلة ممارساتهم دون تخوف من العقاب. علاوة على ذلك، فإن الخيارات السياسية التي يُزعم اتخاذها لمساعدة المهاجرات الضحايا تؤدي في الواقع إلى تفاقم أوضاعهن، حيث تُستخدم استراتيجيات مكافحة الاتجار "لتبرير" مجموعة من الاستراتيجيات العسكرية لإنفاذ قوانين الهجرة التي تجعل عبور المهاجرين أكثر خطورة.

جعلت عمليات الشرطة المكثفة رحلة الهجرة أكثر عنفًا وفتكًا بالنسبة للمهاجرين. فمنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفع عدد وفيات المهاجرين على امتداد الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك. هذا وتعزو المنظمات المجتمعية معدل الوفيات المتزايد إلى تحول تدفقات الهجرة إلى مسارات أكثر عزلة، مما يحكُم على الناس بالموت بسبب ضربات الشمس والعطش وغيرها من الوفيات التي يمكن تفاديها.

ومن ناحية أخرى، تواجه العائلات والمنظمات المجتمعية التي تعاني من نقص في الموارد دوامة من الإجراءات القضائية، ومراكز حفظ الجثث (مستودعات الأموات)، والأطباء، وأخصائيي الطب الشرعي، والسفارات والمسؤولين القنصليين للتحقيق بشأن الأشخاص المفقودين وتعقبهم أو لضمان استعادة رفات الأموات وتحديد هويتهم. وخلاصة القول، فإن الألم والصدمات والموت هي عواقب جوهرية ومقصودة لنموذج ردع الهجرة.

الخاتمة

أدت الأزمة الصحية العالمية الراهنة إلى تسريع تشديد عمليات المراقبة على الحدود والاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ سياسات الحدود، بما يطرح تحديات جمة لحماية حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف للمهاجرين من النساء والرجال وطالبي اللجوء والأطفال والفئات التي أصبحت هشة بسبب التمييز متعدد الجوانب.

وتتعارض سياسات الردع مع المبادئ والالتزامات المتأصلة المنصوص عليها في الاتفاق العالمي للهجرة، والتي تلتزم بدعم حقوق الإنسان للمهاجرين وتضع إطارًا للتعاون الدولي لإنقاذ الأرواح، وتؤمِّن ضمانات حقوق الإنسان على الحدود الدولية.

التوصيات

وفقًا للهدف الثامن من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة بشأن إنقاذ الأرواح، يجب على الدول:

- **تجريد سياسات الهجرة من الطابع العسكري**، في القانون والممارسة.
- إلزام جميع الأفراد المشاركين في إجراءات الأهلية للهجرة واللجوء بما يلي:
  - **ضمان مساءلة الهيئات المعنية بالإنفاذ** التي شاركت في انتهاكات حقوق الإنسان.
  - **ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان/المهاجرين**، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى فئات هشة.
- **المشاركة في محادثات أصحاب المصلحة المتعددين** مع منظمات المجتمع المدني من أجل:
  - **استعراض وتحليل تأثير استراتيجيات الردع العسكرية** على المهاجرين واللاجئين.
  - تطوير إطارات لحكامة الهجرة **تعترف بالدوافع الهيكلية للهجرة وتعالجها**، بما في ذلك تغير المناخ، والعنصرية المنهجية، والفقر، والعنف الاجتماعي.
- تطوير آليات وبروتوكولات مستجيبة للنوع الاجتماعي على جميع المستويات **تسهل البحث عن المهاجرين المتوفين وتحديد هويتهم وإرجاعهم لأسرهم**، بما في ذلك:
  - تقديم **الدعم الكامل لمنظمات المجتمع المدني** وفرق الطب الشرعي المشاركة في عمليات البحث وتحديد الهوية.
  - التعاون في جهود **التخفيف من حدة أزمة وفيات المهاجرين وحالات الاختفاء وتوفير ضمانات لتفادي التكرار**.
  - توسيع نطاق **الحق في الانتصاف وجبر الضرر**، بما في ذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي والشامل لعائلات المهاجرين المختفين وأولئك الذين لقوا حتفهم أثناء العبور.

شاهد هذا الفيديو وتعرف على المزيد حول حماية المهاجرين على الحدود من إعداد مركز جنوب تكساس لحقوق الإنسان.

www.spotlightreportmigration.org/spotlight-videos/

أزمة المناخ تؤدي إلى تفاقم مختلف أشكال عدم المساواة، وتدفع إلى هشاشة الهجرة

كاثرين تاكتاكين (Catherine Tactaquin)
منظِّمة مساعدة للاجتماعات، شبكة النساء والهجرة (WIMN)

لطالما تم التعامل مع تغير المناخ والهجرة على أنهما قضيتان منفصلتان، لكن التقاطع بينهما بات أمرا لا يمكن إنكاره. فبعد مرور ثلاث سنوات على المصادقة على الاتفاق العالمي للهجرة (GCM)، تسارعت الحقائق المناخية بوتيرة أكبر مما توقعه معظم الخبراء، مما زاد من الآثار السلبية والعواقب الوخيمة. وتبرز أزمة المناخ باطراد كمحرك رئيسي لنزوح السكان وكذلك للهجرة عبر الحدود في المستقبل القريب.

ويصعب تحديد العدد الفعلي للمهاجرين المتنقلين المنسوبين مباشرة إلى العوامل المتعلقة بالمناخ. كما هو موضح في استعراض الهجرة المختلطة لعام 2021، "... إن الطرق تصادم تغير المناخ وتنقل الإنسان معقدة وديناميكية ومتأصلة في البيئة المحلية، بما في ذلك القرارات السياسية. ويعمل تغير المناخ كمضاعف للتهديد – أو الهشاشة – بطريقة تكشف وتؤدي إلى تفاقم أوجه الهشاشة القائمة مسبقًا لدى المتضررين، بدلاً من خلقها بشكل مباشر."

يوفر الاتفاق العالمي للهجرة أساسًا أوليًا للتصدي لتغير المناخ ومعالجة الهجرة، لا سيما في إطار الهدف الثاني، بغية "تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي".

تبرز أزمة المناخ باطراد كمحرك رئيسي لنزوح السكان وكذلك للهجرة عبر الحدود في المستقبل القريب.

وتتعلق عناصر أخرى من الاتفاق العالمي للهجرة، مثل الهدف 5 (ح)، بمسارات لفائدة الأشخاص النازحين لأسباب تتعلق بالمناخ، علاوة على الأهداف التي تتناول معالجة أوجه الضعف في الهجرة (الهدف 7). ويعد الوصول إلى الخدمات (الهدف 15)، ومناهضة التمييز (الهدف 17)، وتنمية المهارات (الهدف 18) من الأمور التي تكتسي أهمية خاصة لمعالجة مسألة النزوح والهجرة المرتبطة بالمناخ.

علاوة على ذلك، يتوافق التقليص من دوافع الهجرة الدولية مع المطالب الملحة لمعالجة أزمة المناخ من خلال خطط استراتيجية والاستثمار في التخفيف والتكيف، وكذلك عبر حساب الخسائر الدائمة وطويلة الأجل مع دعم الخسائر والأضرار.

إن الأعمال العدائية السلبية والعنصرية والعنيفة ضد من يطلق عليهم اسم "المهاجرين بسبب المناخ" تصف المهاجرين النازحين بسبب المناخ على أنهم يشكلون "مخاطر أمنية". ويتعلق الأمر بشكل خاص بالضغوطات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها الأزمة الصحية العالمية، بحيث أصبح المهاجرون كبش الفداء لانتشار الفيروس، مما أدى في بعض الحالات إلى وضع سياسات للهجرة أكثر تقييدًا.

إن الأعمال العدائية السلبية والعنصرية والعنيفة ضد من يطلق عليهم اسم "المهاجرين بسبب المناخ" تصف المهاجرين النازحين بسبب المناخ على أنهم يشكلون "مخاطر أمنية".

تفاقم حدة التمييز المتقاطع بفعل أزمات المناخ

مع تقدم أزمة المناخ، تتعرض النساء والرجال والأطفال لمخاطر متزايدة، لا سيما عند تقاطعات عدم المساواة الموضحة في الموجز. قد يكون لدى الأشخاص الذين يعيشون على الخطوط الأمامية للآثار الشديدة لأزمة المناخ موارد وقدرات جد قليلة لإعالة أنفسهم وأسرهم. لكن بعد أن يفقدوا أراضيهم، وإمكانية الوصول إلى صيد الأسماك، والسكن، والعمل، فقد يواجهون انعدام الأمن الغذائي ولا يتوفرون إلا على إمكانية ضعيفة أو منعدمة للوصول إلى الرعاية الصحية، في وقت تزداد فيه المخاطر الصحية. وقد لا يتمكن الأطفال من الذهاب إلى المدرسة.

يتعرض هؤلاء الأشخاص والمجتمعات لخطر أكبر متمثل في النزوح عندما تفشل الحكومات في توفير رفاهيتهم وضمان سلامتهم وحقوقهم. وقد شكلت حالات النزوح الداخلي المرتبطة بالمناخ الغالبية العظمى من عمليات النزوح الجديدة في عام 2020 في 145 دولة (ما يقدر بـ 30,7 مليون نازح من إجمالي 40,5 مليون)، وفقًا لمركز رصد النزوح الداخلي (IDMC). وكما ورد في تقرير الهجرة العالمية لعام 2022 الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، تركز هذه البيانات على حالات النزوح الجديدة التي تنتج بشكل عام عن أحداث مفاجئة الظهور. ومن الصعب التأكد من البيانات المتعلقة بالنزوح الداخلي والهجرة عبر الحدود بسبب العوامل ذات الصلة بالمناخ بطيئة الظهور مثل الجفاف.

ومع ذلك، فإن ظاهرة النزوح الداخلي المرتبط بالمناخ لا تسلط الضوء على المخاوف المتعلقة بسلامة وحقوق النازحين فحسب، بل السكان

المحليين بشكل عام أيضًا. وانتقل النازحون من المناطق القروية/الريفية إلى المناطق الحضرية، مما زاد من الحاجة الملحة إلى الحماية الاجتماعية وحقوق العمل والدعم الاقتصادي للمجتمعات الفقيرة والمهمشة، والعمل على وضع سياسات وتوفير الموارد لمعالجة الآثار المتعلقة بالمناخ.

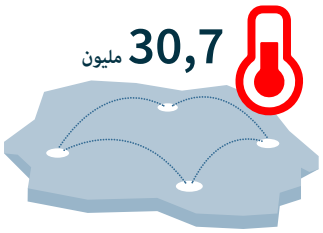

30,7 مليون

في عام 2020، قدر بأن 30,7 مليون نازح داخلي من إجمالي 40,5 مليون اضطروا للنزوح لأسباب متعلقة بالمناخ.

الحقائق الإقليمية

غالبًا ما يُشار إلى بنغلاديش باعتبارها أحد أكثر البلدان "عرضة للتأثر بالمناخ" في العالم، مع جغرافية منخفضة وكثافة سكانية عالية. تقدر مؤسسة العدالة البيئية أنه بحلول عام 2050 قد يضطر واحد من أصل سبعة أشخاص في بنغلاديش إلى النزوح بسبب العوامل المتعلقة بالمناخ – حيث أن ارتفاع مستوى سطح البحر وحده سيدفع ما يزيد عن 18 مليون شخص إلى الهجرة.

مؤخرًا، أجرت منظمة حماية حقوق العاملات المهاجرات "بنغلاديش ناري سراميك كندرا" (BNSK) بحثًا بين النساء النازحات بسبب المناخ اللائي انتقلن إلى "دكا"، حيث كن من بين مئات الآلاف من سكان الأحياء الفقيرة. وكشفت الدراسة المنجزة عن التأثير المتباين للنزوح على النساء، اللواتي عبرن عن قلقهن بشأن نقص العمل والرعاية الصحية، ومخاوفهن بشأن سلامتهن الجسدية، وغياب فرص التعليم لأطفالهن. وتجسد مثل هذه الظروف انعدام الأمن الذي يعاني منه العديد من السكان النازحين داخليًا – والذين قد يحتاجون إلى الهجرة مرة أخرى.

وإذا كانت الغالبية العظمى من النازحين بسبب المناخ يهاجرون داخليًا، فإن الظروف التي تجبر الأشخاص على التنقل عبر الحدود آخذة في الازدياد. فبالنسبة للسكان في المناطق الساحلية المنخفضة، أصبح الانتقال بالفعل أمرًا لا محيد عنه. وهذا هو الحال بين الدول الجزرية الصغيرة،

بحلول عام 2050 قد يضطر واحد من أصل سبعة أشخاص في بنغلاديش إلى النزوح بسبب العوامل المتعلقة بالمناخ.

مثل كيريباتي وتوفالو وفيجي في المحيط الهادئ. وعلى الرغم من أن منطقة المحيط الهادئ بأكملها تساهم بنسبة 0,03% فقط[1] من انبعاثات غازات الدفيئة التي تغذي الاحتباس الحراري، فإنها على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، وتعاني من طقس أكثر قسوة؛ وارتفاع مستوى سطح البحر؛ وزيادة تملح البحر والأرض؛ وفقدان الأراضي وصيد الأسماك وسبل العيش؛ والمزيد من المشاكل.

في هذه البلدان، أُجبر الناس في المناطق القروية/الريفية بالفعل على الانتقال إلى المناطق الحضرية، بحثًا عن العمل، والسكن، وأساسيات البقاء على قيد الحياة. وازدادت الكثافة السكانية بشكل كبير، كما اتسعت رقعة انتشار الفقر، مع غياب الدعم الاقتصادي والاجتماعي، وتنامي الضغوطات من أجل الهجرة إلى الخارج.

حتى في مثل هذه الظروف الأليمة، يسعى العديد من السكان المتأثرين إلى "التأقلم" مع أوضاعهم، ومقاومة ضرورة مغادرة منازلهم ومجتمعاتهم المحلية. ويشعر النازحون داخليًا، حسب ما ورد في دراسة منظمة "بنغلاديش ناري سراميك كندرا" (BNSK)، بفقدان المجتمع المحلي، والثقافة، والتواصل الأسري، والأمان، والمزيد من الأمور.

وفي عام 2021، توقع البنك الدولي أنه بحلول عام 2050، سيكون هناك 86 مليون مهاجر متعلق بالمناخ في إفريقيا نازحين داخل البلدان وفيما بينها. وفقًا لمركز رصد النزوح الداخلي (CMDI) ، فإن ما يقرب من ثلث جميع حالات النزوح الداخلي في جميع أنحاء العالم ستحدث بين الدول الأفريقية، مع ملاحظة أن مثل هذه البيانات يمكن أن تعكس النزوح بسبب الكوارث سريعة الحدوث مثل الفيضانات، لكنها قد لا تعكس النزوح بسبب تغييرات بطيئة الظهور، مثل الجفاف والتصحر (وبالتالي لا يتم الإبلاغ عنها).

ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2021، نزح ما يقرب من 3 ملايين شخص داخليًا في الصومال بسبب النزاعات والكوارث، وانتقل ما يقرب من مليون شخص إلى البلدان المجاورة. وبحلول نهاية عام 2021، أشارت التوقعات إلى أن حوالي 3,5 مليون صومالي من شأنهم أن يعانوا من انعدام الأمن الغذائي بسبب جفاف دام ثلاث سنوات، مما سيؤدي إلى زيادة النزوح والهجرة عبر الحدود.

وعلى الرغم من أن منطقة المحيط الهادئ بأكملها تساهم بنسبة 0,03% فقط من انبعاثات غازات الدفيئة التي تغذي الاحتباس الحراري، فإنها على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ

وتتزايد الهجرة عبر الحدود بسبب العوامل المستمرة المرتبطة بالمناخ في أمريكا الوسطى. وتحتل كل من غواتيمالا ونيكاراغوا والسلفادور مرتبة عالية في مؤشر مخاطر المناخ العالمي طويل الأجل التابع لمنظمة "دجورمنواتش" (Germanwatch)، وفقًا للمنظمة غير الحكومية "لاروتا ديل كليما" (La Ruta del Clima) في كوستا ريكا. وتعد البلدان مثل هذه الواقعة في الممر الجاف لأمريكا الوسطى، معرضة للجفاف المستمر، وعدم انتظام التساقطات المطرية، وارتفاع درجات حرارة وتزايد شدتها، والفيضانات المرتبطة بتغير المناخ.

وقد تسبب الجفاف طويل الأمد في إتلاف المحاصيل على مدى عدة سنوات، مما حفز الهجرة من المناطق القروية/الريفية إلى المناطق الحضرية. كما أدت الأعاصير الكبرى المتعددة في المنطقة إلى تسريع هذه الظروف اليائسة وعززت الهجرة إلى الخارج، لا سيما إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعى هؤلاء المهاجرون القسريون إلى الحصول

على المأوى والأمان، وخاضوا في رحلات خطرة ليتم صدهم على الحدود في نهاية المطاف. ويعيش الكثيرون في مخيمات تعرضهم لمزيد من العنف والاستغلال، دون عمل ورعاية صحية وتعليم للأطفال. ويتوقع تقرير غراوندسويل (Groundswell) الصادر عن البنك الدولي في عام 2021 إمكانية نزوح حوالي 3,9 مليون شخص بحلول عام 2050 في هذه المنطقة؛ وتشير تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى أن أقل من مليون نازح داخلياً طلبوا اللجوء داخل المنطقة.

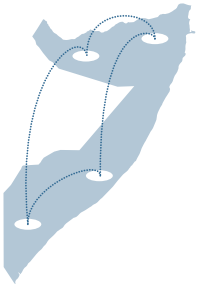

3 مليون

بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2021، نزح ما يقرب من 3 ملايين شخص داخليًا في الصومال بسبب النزاعات والكوارث.

تغير المناخ يؤثر على مجتمعات المهاجرين

قد يستمر المهاجرون النازحون بسبب العوامل المناخية بعد عبورهم للحدود، في مواجهة تأثيرات المناخ وغيرها من الأوضاع الهشة. ولأنهم مهاجرون غير نظاميين، فقد يعانون من ظروف معيشية وظروف عمل صعبة بسبب وضعهم غير النظامي وهويتهم العرقية، والتهديد المستمر بالاعتقال والاحتجاز والترحيل. ويشكل افتقارهم إلى وضع الهجرة عائقًا أمام إمكانية الوصول إلى العمل اللائق، وغالبًا ما لا تكون لديهم فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية وبرامج السلامة العامة والعدالة. بل قد تصبح حريتهم في التنقل مقيدة.

من ناحية أخرى، قد يشعر هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين النازحون بسبب المناخ مرة أخرى بآثار أزمة المناخ في بلدان المقصد. ويصبحون إلى جانب مهاجرين آخرين، أكثر عرضة للعيش في مناطق متدهورة بيئيًا بالفعل، مثل بعض المناطق في الأقاليم الأمريكية الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية – أحياء فقيرة ومساكن قد تكون مؤقتة، غير لائقة، ومبنية بدون ترخيص. وفي أعقاب الكوارث،[2] قد لا يتمكنون من الوصول إلى الإغاثة، مثل توفير السكن أو الوجبات أو المساعدة الطبية، أو قد يخشون من التقدم للحصول على هذا الدعم، إن توفر.

اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية حرائق ضخمة ذات صلة بالمناخ في عام 2018 في ولاية كاليفورنيا حيث لم يكن لدى المهاجرين غير النظاميين وعائلات المزارعين الذين يعيشون في المناطق المنكوبة سوى إمكانية ضئيلة للوصول إلى المعلومات، والتي كانت متاحة في البداية باللغة الإنجليزية فقط على الرغم من أن اللاتينيين يشكلون ما يقرب من نصف ساكنة الولاية. وقد تم إقصاؤهم من دعم الطوارئ، بل إن العمال الزراعيين أُجبروا على العمل في حقول مكتظة بالدخان لإنقاذ المنتجات الزراعية من النيران المتقدمة بسرعة.[3]

ساهمت سنوات من تأثيرات المناخ أيضًا في أوضاع غير مستدامة لا تسمح بالعودة إلى بلدان المنشأ، ولا يزال مصير هؤلاء المهاجرين مجهولا على الرغم من أنهم عاشوا "مؤقتًا" في الولايات المتحدة الأمريكية لفترة تزيد عن عقدين.

للأسف، حتى أولئك الأشخاص الذين يفرون من بلدانهم الأصلية بسبب تأثيرات تغير المناخ قد يعملون في الخطوط الأمامية لجهود التعافي من الكوارث المناخية. وفي الواقع، يتجه بعض العمال غير النظاميين في الولايات المتحدة الأمريكية عمدًا إلى المناطق المنكوبة بسبب الكوارث على أمل إيجاد فرص عمل، وأداء وظائف يمكن أن تكون خطيرة وسامة.[4] ويجري حاليا تنظيم هؤلاء العمال على يد مجموعات مثل "قوة الصمود" (Resilience Force)، بهدف ضمان حقوقهم وحمايتهم في ساحة العمل التي توسعت بشكل كبير خلال أزمة المناخ.

ومن ناحية أخرى، ساهمت سنوات من تأثيرات المناخ أيضًا في أوضاع غير مستدامة لا تسمح بالعودة إلى بلدان المنشأ، مثل هايتي وأجزاء من أمريكا الوسطى والدول الجزرية في المحيط الهادئ. وقد منحت الولايات المتحدة الأمريكية لمهاجرين من هايتي والسلفادور وضع الحماية المؤقتة (TPS) في أعقاب زلازل وأعاصير كبرى. وتم تجديد هذا الوضع عدة مرات على مر السنين، نظرا لاستمرار الأحداث المناخية اللاحقة التي تفاقمت بسبب تغير المناخ في تخريب البلدان، ناهيك عن انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي على نطاق أوسع. وبعد سنوات عديدة، لا يزال مصير هؤلاء المهاجرين مجهولا على الرغم من أنهم عاشوا "مؤقتًا" في الولايات المتحدة الأمريكية لفترة تزيد عن عقدين.

إذا كانت أهمية تمويل الخسائر والأضرار قد حظيت باهتمام أكبر في عام 2021، فإن معظم دول الشمال في العالم تستمر في المقاومة.

الخاتمة

اختتمت الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP26) في عام 2021 دون اتخاذ الالتزامات الجريئة اللازمة للتخفيف من العواقب سريعة التقدم لأزمة المناخ، على الرغم من تجديد التأكيد على هدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري في ارتفاع بنسبة 1,5 درجة مئوية. وستجتمع البلدان في عام 2022 بخطط وطنية محدثة، لكن الثغرات في قواعد سوق الكربون قد تسمح "بالعمل كالمعتاد" من حيث الاستخدام المستمر للوقود الأحفوري. وقد تزايدت التعهدات بتخصيص المزيد من التمويل للتكيف، لكن هناك حاجة إلى توزيع الأموال بسرعة أكبر للبلدان التي تناضل من أجل البقاء. وإذا كانت أهمية تمويل الخسائر والأضرار قد حظيت باهتمام أكبر في عام 2021، فإن معظم دول الشمال في العالم تستمر في المقاومة.

إن أوجه القصور والإخفاقات في معالجة أزمة المناخ – مقترنة بالمشاكل المزمنة للتنمية الاقتصادية، وضعف الحماية الاجتماعية، والفوضى السياسية، وعدم المساواة بين الجنسين وغياب العدالة العنصرية، وما إلى ذلك – تقوض الوعود بمعالجة "الأسباب الجذرية" لنزوح السكان والعوامل الهيكلية والضارة التي تدفع إلى الهجرة.

تنطوي معالجة هذه الأسباب الجذرية على الاعتراف بالظلم العالمي المستمر الناشئ عن الحقبة الاستعمارية وبضرورة التعاون العالمي في سياق المسؤوليات المشتركة والمتباينة والقدرات الخاصة للدول (CBDR-RC) التي أكدتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[5] ويتطلب ذلك اتباع مقاربة متكاملة للتنمية المستدامة وسياسة

تنطوي معالجة هذه الأسباب الجذرية على الاعتراف بالظلم العالمي المستمر الناشئ عن الحقبة الاستعمارية وبضرورة التعاون العالمي.

للهجرة تتناسب مع الظرفية الملحة من خلال الترحيب بالمهاجرين النازحين بسبب المناخ وتمتيعهم بحقوقهم الكاملة.

إن تسارع أزمة المناخ، بالتزامن مع الأزمة الصحية العالمية المتواصلة، قد كشف بحدة عن الظروف المؤلمة واليائسة للمهاجرين النازحين بسبب المناخ الذين يعبرون الحدود دون الاستفادة من وثائق الهجرة. فعندما تكون هناك خيارات قليلة من المسارات النظامية لفائدة المهاجرين النازحين بسبب المناخ، يُجبر الناس على عبور طرق برية أو بحرية خطيرة، للعيش كمهاجرين غير نظاميين في بلدان المقصد. وفي غياب الدعم المالي والقدرات المتزايدة لعكس الأضرار المرتبطة بالمناخ التي تلحق بالأراضي والموارد أو التكيف الاستراتيجي معها، والاقتصادات (خاصة بالنسبة للمناطق في الجنوب العالمي)، فإن إمكانية "عودة" هؤلاء المهاجرين تصبح غير مرجحة على الإطلاق.

التوصيات

وفقًا للهدف الثاني من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة بشأن تقليل الدوافع السلبية، يجب على الدول:

- **توفير مسارات منتظمة قائمة على الحقوق ومستجيبة للنوع الاجتماعي ودائمة للمهاجرين النازحين بسبب المناخ** تتفق مع الحقوق والحماية المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير العمل المعمول بها في منظمة العمل الدولية.

- معالجة الدوافع السلبية للهجرة من خلال **المساهمة في التمويل المتعلق بالمناخ من أجل التخفيف والتكيف والتعويض عن الخسارة والأضرار**. معالجة العوامل الهيكلية الكامنة وراء القرارات المرتبطة بالهجرة.

- **تسهيل التنقل البشري** وتوفير الدعم الاقتصادي والاجتماعي للنازحين، بمن فيهم المهاجرين، والوصول إلى الهجرة الآمنة والإقامة.

- **تقديم منح، وليس قروضا، لتعويض الخسائر والأضرار في جنوب الكرة الأرضية**، بحيث تحمل على كاهلها وطأة الأثر الصادم لتغير المناخ. ويهم هذا الالتزام بشكل خاص الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، اللذين يمثلون 41,5% من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة.

- **إلغاء الديون كشكل من أشكال "التعويض" عن الضرر البيئي التاريخي**، لمساعدة البلدان على الانتقال إلى اقتصادات عادلة ومستدامة.

- **الاعتراف بالظروف غير المتكافئة للأشخاص الذين أجبروا على الهجرة بسبب العوامل المتعلقة بالمناخ**، بمن فيهم أولئك الذين قد لا يكونون "مؤهلين" للاستفادة من الحماية أو تأشيرات الهجرة ضمن المعايير الحالية.

- **منح حق الوصول إلى ممر آمن والإقامة والخدمات وتصريح العمل والمواطنة** بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية.

- **يجب أن يدعو إعلان التقدم المحرز في منتدى استعراض الهجرة الدولية إلى وضع آليات مرنة تسهل الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المناخ، والهجرة، والعمل، ومسارات التنمية.** ويجب أن تبرز الهجرة بسبب المناخ وأسبابها كأولوية رئيسية لسياسة الهجرة العالمية.

شاهد هذا الفيديو وتعلم كيف يؤدي تغير المناخ إلى تضخيم أوجه عدم المساواة والهجرة الهشة – وكيف ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب.

www.spotlightreportmigration.org/spotlight-videos/

المراجع

نظرة عامة: "الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" لمن؟

[1] بدائل التنمية بمعية النساء من أجل حقبة جديدة (DAWN) (2021). مدافعات عن حقوق المرأة من أجل مبادرة التلقيح للشعوب DAWN. https://dawnnet.org/feminists-for-a-peoples-vaccine-initiative/

[2] قاعدة بيانات عدم المساواة (2021، ديسمبر/كانون الأول). التقرير العالمي لعدم المساواة لعام *2022*. https://wid.world/news-article/world-inequality-report-2022/

[3] *Covid-19 Fueling Anti-Asian Racism and Xenophobia Worldwide*. (2020, May 12). Human Rights Watch. https://www.hrw.org/news/2020/05/12/covid-19-fueling-anti-asian-racism-and-xenophobia-worldwide

[4] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، قسم السكان. (2020). النقاط البارزة في الهجرة الدولية لعام *2020 (ST/ESA/SER.A/452)*.

[5] أندرسون ب. (Anderson, B.)، بوشل ف. (Poeschel, F.) وروهس م. (Ruhs, M.) (2021). إعادة النظر في هجرة اليد العاملة: كوفيد-19، العمل الأساسي والمرونة المنهجية. دراسات مقارنة للهجرة، 9 (1). https://doi.org/10.1186/s40878-021-00252-2

[6] ماكأوليف م. (McAuliffe, M.) وترياديافيليو أ. (Triandafyllidou, A.) (دار النشر). (2021). الهجرة والمهاجرون: موجز عالمي. في: التقرير العالمي للهجرة لعام *2022*. المنظمة الدولية للهجرة (IOM). https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2022-chapter-2

الشعوب وليس الربح: مسارات هجرة متماسكة تتمحور حول حقوق الإنسان والعمل اللائق للجميع

[1] الاتحاد الأمريكي للعمل-مجلس التنظيم الصناعي (AFL-CIO). (2015، يناير/كانون الثاني). التجارة والعنف والهجرة: الوعود المنكوثة تجاه العمال من هندوراس. (AFL-CIO). https://aflcio.org/reports/trade-violence-migration-honduran-workers

[2] الاتحاد الأمريكي للعمل-مجلس التنظيم الصناعي (AFL-CIO)، تكساس (5 فبراير/شباط 2020). تضامن بلا حدود [فيديو]. فيسبوك. https://www.facebook.com/watch/?v=1159044774445862

[3] سوليفان. إ. (Sullivan, E.) (20 ديسمبر/كانون الأول 2021). مهاجرون من هايتي يرفعون دعاوى قضائية احتجاجا على المعاملة من قبل دوريات حرس الحدود. جريدة نيويورك تايمز. https://www.nytimes.com/2021/12/20/us/politics/haitian-migrants-biden-border-lawsuit.html

[4] ميكا-جونس ر. (Micah-Jones, R.) (3 يونيو/حزيران 2021). المهاجرون بحاجة للأمن الذي يمكن أن يوفره اللجوء – وليس لتأشيرات العمل المؤقتة. "ذو هيل" (The Hill). https://thehill.com/blogs/congress-blog/politics/556612-immigrants-need-the-safety-that-asylum-can-provide-not-temporary

[5] مكتب العمل الدولي – المبادئ والحقوق الأساسية في شعبة العمل، شعبة هجرة العمالة. (2019). المبادئ العامة والإرشادات العملياتية من أجل توظيف عادل وتعريف تكاليف التوظيف والتكاليف ذات الصلة. منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/global/topics/fair-recruitment/WCMS_536755

وصول المهاجرين غير النظاميين في أوروبا إلى الرعاية الصحية: جائحة كوفيد-19 والتطعيمات/اللقاحات والجهود المبذولة لتحفيز الوصول إلى الرعاية الأساسية من القاعدة إلى القمة

[1] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة. (13 مارس/آذار 2017). واجبات الدول تجاه اللاجئين والمهاجرين بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=4slQ6QSmlBEDzFEovLCuW1AVC1NkPsgUedPlF1vfPMJbFePxX56jVyNBwivepPdlEe4%2BUb4qsdJhuBDpCRSOwCXPjZ7VN7SXN0oRoXkZhCuB9Z73iyU35LZveUjX0d7u

[2] سميث أ. س. (Smith, A. C.) وليفوي م. (LeVoy, M.) (أبريل/نيسان 2017). مدن الحقوق: تأمين الرعاية الصحية للمقيمين في وضعية غير نظامية. منصة التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير النظاميين (PICUM). https://picum.org/wp-content/uploads/2017/11/CityOfRights_Health_EN.pdf

[3] كيث ل. (Keith, L.) وليفوي م. (LeVoy, M.) (يناير/كانون الثاني 2018). حماية الأطفال عديمي الوثائق: سياسات وممارسات واعدة من الحكومات. منصة التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير النظاميين (PICUM). https://picum.org/wp-content/uploads/2019/10/Protecting-undocumented-children-Promising-policies-and-practices-from-governments_ReprintJan.2018.pdf

[4] فوسيليوتي ل. (Vosyliūtė, L.) وكونت س. (Conte, C.) (يونيو/حزيران 2019). قمع المنظمات غير الحكومية والمتطوعين الذين يساعدون اللاجئين وغيرهم من المهاجرين. منصة البحوث الاجتماعية حول الهجرة واللجوء (ReSOMA). http://www.resoma.eu/sites/resoma/resoma/files/policy_brief/pdf/Final%20Synthetic%20Report%20-%20Crackdown%20on%20NGOs%20and%20volunteers%20helping%20refugees%20and%20other%20migrants_1.pdf

[5] منظمة "لايتهاوس ريبورتس" (Lighthouse Reports). (2021). تطعيم الأشخاص في وضعية غير نظامية في أوروبا: سياسة بطاقة مؤشرات الأداء. منصة التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير النظاميين (PICUM). https://picum.org/vaccinating-europe-undocumented-a-policy-scorecard/

إنهاء احتجاز المهاجرين وتجريمهم عبر تركيز قيادة القواعد الشعبية

[1] التحالف الدولي للاحتجاز. (أكتوبر/تشرين الأول 2020). مجال للأمل: ملاحظة توجيهية للتحالف الدولي للاحتجاز: لمحة عن البدائل الواعدة للاحتجاز في زمن كوفيد-*19*. التحالف الدولي للاحتجاز. https://idcoalition.org/wp-content/uploads/2020/11/Covid-19-Briefing-Paper-2020-ENGLISH.pdf

[2] الأمم المتحدة. (14 يناير/كانون الثاني 2022). قانون المملكة المتحدة بشأن الحدود يعزز مخاطر التمييز، حقوق الإنسان، النشرات الإخبارية للأمم المتحدة. https://news.un.org/en/story/2022/01/1109792

[3] شبكة الأمم المتحدة للهجرة. (فبراير/شباط 2021). كوفيد-19 واحتجاز المهاجرين: ما الذي يمكن للحكومات وأصحاب مصلحة آخرين القيام به؟ https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/docs/annex_to_policy_brief_on_atd_and_covid-19.pdf

[4] ليادو إ. (Iliadou, E.) (24 مايو/أيار 2021). لا مكان في أي مكان: مراكز الاحتجاز، وإدارات الشرطة ومراكز ما قبل الترحيل في اليونان. كلية أكسفورد للقانون. https://www.law.ox.ac.uk/research-subject-groups/centre-criminology/centreborder-criminologies/blog/2021/05/places-nowhere

[5] التحالف الدولي للاحتجاز. (يونيو/حزيران 2016). مجتمع الميم واحتجاز المهاجرين. التحالف الدولي للاحتجاز. https://idcoalition.org/wp-content/uploads/2016/06/LGBTI-Position_web_June-2016.pdf

الانتقال من أجل كسب الرزق والحياة: عاملات المنازل المهاجرات بين إفريقيا والخليج والمشرق

[1] "ذي ستار" (The Star). (13 ديسمبر/كانون الأول 2021). تحويلات الشتات الكيني إلى البلد تتراجع في نوفمبر/تشرين الثاني. https://www.the-star.co.ke/business/kenya/2021-12-13-amount-sent-home-by-kenyans-in-diaspora-drops-in-november/

[2] أودينو ن. (Odindo, N.) (26 أغسطس/آب 2021). على المكشوف: لماذا يعاني عمال المنازل الكينيون في المملكة العربية السعودية. منظمة "ليبر واتش" (Labour.Watch). https://labour.watch/news/revealed-why-kenyan-domestic-workers-suffer-in-saudi-arabia

[3] منظمة العمل الدولية. (2021). تحقيق العمل اللائق للعمال المنزليين: التقدم والآفاق بعد مرور عشر سنوات على اعتماد الاتفاقية بشأن العمال المنزليين (رقم 189). https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_802551.pdf

[4] داغر ج. (Dagher, J.)، وود د. (Wood, D.) وبوسوال ج. (Boswall, J.) (نوفمبر/تشرين الثاني 2020). التنظيف: الصناعات المشبوهة التي تستغل العمال في إطار نظام الكفالة في لبنان. "ترايانغل" (Triangle). https://www.thinktriangle.net/wp-content/uploads/2020/11/Cleaning-Up-The-Shady-Industries-That-Exploit-Lebanons-Kafala-Workers-1.pdf

[5] الصغير ر. (Seghaier, R.) (مايو/أيار 2020). العمالة المنزلية في الخطوط الأمامية لأزمة كوفيد-19. الاتحاد الدولي للعمال المنزليين. https://idwfed.org/en/covid-19/the-idwf/advocacy/mena-brief-final.pdf

آثار عمليات المراقبة على الحدود والاستعانة بمصادر خارجية على المهاجرين في وضعية الهشاشة الاجتماعية

[1] لجنة خدمة الأصدقاء الأمريكيين (AFSC): تحقيق. (15 أكتوبر/تشرين الأول 2021). مراقبة عالية التقنية للمهاجرين. https://investigate.afsc.org/tags/high-tech-surveillance-immigrants

[2] الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU). (2 أكتوبر/تشرين الأول 2018). انفصال الأسرة: بالأرقام. https://www.aclu.org/issues/family-separation

[3] Secretaría de gobernación. (2020, May 11). *ACUERDO por el que se dispone de la Fuerza Armada permanente para llevar a cabo tareas de seguridad pública de manera extraordinaria, regulada, fiscalizada, subordinada y complementaria.* Diario Oficial de La Federación. https://www.dof.gob.mx/nota_detalle.php?codigo=5593105&fecha=11/05/2020

[4] Gobierno de El Salvador. (2019, October 17). *Secretario interino de Seguridad Nacional de EE.UU. se reúne con ministros de Seguridad del Triángulo Norte*. Migración y Extranjera. https://www.migracion.gob.sv/noticias/secretario-interino-de-seguridad-nacional-de-ee-uu-se-reune-con-ministros-de-seguridad-del-triangulo-norte/

[5] Bucio, N. (2021, June 28). *Guardia Nacional tortura a migrantes en estación migratoria.* MVS Noticias. https://mvsnoticias.com/noticias/estados/guardia-nacional-tortura-a-migrantes-en-estacion-migratoria/

أزمة المناخ تؤدي إلى تفاقم مختلف أشكال عدم المساواة، وتدفع إلى هشاشة الهجرة

[1] كليمانت ف. (Clement, V.)، ريغود ك.ك. (Rigaud, K. K.)، دو شيبينين أ. (de Sherbinin, A.)، جونس ب. (Jones, B.)، أدامو س. (Adamo, S.)، شويوي ج. (Sadiq, N.) صادق ن. وشبهات إ. (Shabahat, E.) (2021). غراوندسويل (Groundswell)، الجزء 2: العمل على الهجرة الداخلية بسبب المناخ. البنك الدولي. World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36248

[2] نبانوبا س. (Nabanoba, S.) (23 نوفمبر/تشرين الثاني 2021). اللاجئون يحسبون الخسائر بسبب الفيضانات التي دمرت مخيمهم في السودان. مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR). https://www.unhcr.org/uk/news/stories/2021/11/619c9aea4/refugees-count-losses-floods-destroy-camp-sudan.html

[3] مؤسسة العدالة البيئية. (2021). "سترى من يحصل على قوارب النجاة": الظلم على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ في الولايات المتحدة الأمريكية. https://ejfoundation.org/reports/injustice-on-the-frontlines-of-the-climate-crisis-in-the-us

[4] ستيلمان س. (Stillman, S.) (1 نوفمبر/تشرين الثاني 2021). العمال المهاجرون الذين يتبعون الكوارث المناخية. مجلة "ذي نيويوركر" (The New Yorker). https://www.newyorker.com/magazine/2021/11/08/the-migrant-workers-who-follow-climate-disasters

[5] اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). (تاريخ غير محدد). تعريف بتمويل المناخ. https://unfccc.int/topics/climate-finance/the-big-picture/introduction-to-climate-finance/introduction-to-climate-finance

المراجع البيبليوغرافية الكاملة:
www.spotlightreportmigration.org/resources

معلومات عن المؤلفين

كارولينا غوتاردو (Carolina Gottardo)
المديرة التنفيذية للتحالف الدولي للاحتجاز *(IDC)*
"كارولينا" محامية مهاجرة ومدافعة عن حقوق الإنسان ومناصرة لحقوق المرأة. وتشغل حاليًا منصب المديرة التنفيذية للتحالف الدولي للاحتجاز، الذي يعمل على إنهاء احتجاز المهاجرين بمعية أعضائه وشركائه. وشغلت "كارولينا" سابقًا منصب الرئيس المدير العام للجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين (Jesuit Refugee Service) في أستراليا، بالإضافة إلى مصلحة "حقوق النساء اللاتينيات في المملكة المتحدة". وقد دافعت عن حقوق الإنسان والهجرة وقضايا النوع الاجتماعي لأكثر من 20 عامًا عبر أقاليم مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن كارولينا عضو في مجلس إدارة شبكة آسيا والمحيط الهادئ لحقوق اللاجئين وفي التحالف العالمي للهجرة.
cgottardo@idcoalition.org

ميا ليا بوا كيرنان (Mia-lia Boua Kiernan)
منسقة التواصل والمشاركة، التحالف الدولي للاحتجاز *(IDC)*
"ميا ليا" ناشطة في تنظيم القواعد الشعبية ومناضلة مجتمعية منذ فترة طويلة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكمبوديا والآن في أستراليا. وتعمل حاليًا على تطوير وتنفيذ التواصل الاستراتيجي للتحالف الدولي للاحتجاز عبر الأقاليم والعالم. ومن خلال الشراكة مع قادة ذوي تجارب معاشة، تعمل "ميا" على تسليط الضوء على روايات ورؤى ومطالب مجتمعات اللاجئين والمهاجرين المتأثرة بشكل مباشر باحتجاز المهاجرين.*mkiernan@idcoalition.org*

شانون ليدرر (Shannon Lederer)
مديرة سياسة الهجرة
الاتحاد الأمريكي للعمل - مجلس التنظيم الصناعي *(AFL-CIO)*
slederer@aflcio.org

ألما ماكيتكو (Alma Maquitico)
مساعدة مدير الشبكة الوطنية لحقوق المهاجرين واللاجئين *(NNIRR)*.
amaquitico@nnirr.org

يانيرا ميرينو (Yanira Merino)
الرئيسة الوطنية
مجلس العمل للنهوض بأمريكا اللاتينية *(LCLAA)*
ymerino@lclaa.org

نيها ميسرا (Neha Misra)
رائدة عالميا في مجال الهجرة والاتجار بالبشر، مركز التضامن
nmisra@solidaritycenter.org

أليسيا مونكادا (Alicia Moncada)
باحثة رئيسية، مؤسسة العدالة وسيادة القانون
(Fundación para la Justicia y el Estado Democrático de Derecho).
investigacion@fundacionjusticia.org/
https://www.fundacionjusticia.org/

صوفيا نجيرو (Sophia Njiru)
مديرة العلاقات الصناعية والمشاريع، اتحاد كينيا للمنازل والفنادق والمؤسسات التعليمية والمستشفيات والعمال المتحالفين "كوديها" *(KUDHEIHA)*
تصور وتنسيق وتنفيذ المشاريع المتعلقة بحقوق العمال، وتنظيم الدورات التدريبية، ودعم العلاقات بين أرباب العمل والموظفين.
njirusophia@gmail.com

باندانا باتانيك (Bandana Pattanaik)
منسقة دولية، التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء *(GAATW)*
مسؤولة عن التنسيق الشامل للتحالف. وتقود فريق الأمانة الدولية للتحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء في بانكوك. وتشرف بشكل مباشر على مبادرات التحالف بشأن بناء الحركة العمالة والتضامن العمالي.
bandana@gaatw.org

ميشكا بيلاي (Mishka Pillay)
مناصر للهجرة وصاحب تجربة معاشة ومنظِّم لحملات
"ميشكا" مدافع عن حقوق الإنسان وطالب لجوء وزعيم في مجتمع اللاجئين. يعمل في حملات مع مجموعة الحملات "حلفاء من أجل العدالة" و"مناهضة احتجاز المهاجرين"، وهو عضو في منظمة "فريدوم فروم تورتشر"/لا للتعذيب (Freedom from Torture)، ومتحدث رسمي باسم منظمة "وان سترونغ فويس"/صوت واحد قوي (One Strong Voice). وعضو في مجموعة التنسيق التابعة لمنتدى الاحتجاز. كما أنه عضو في مجموعة عمل الكلية الملكية للأطباء النفسيين المعنية بصحة اللاجئين وطالبي اللجوء، وفي غيرها من مبادرات العدالة الاجتماعية في المملكة المتحدة.

رولا الصغير (Roula Seghaier)
منسقة البرامج الاستراتيجية، الاتحاد الدولي للعمال المنزليين *(IDWF)*
منسقة البرامج الاستراتيجية جهود المناصرة لدى الاتحاد الدولي للعمال المنزليين وفقا لخطة استراتيجية من إعداد العمال المنزليين عبر العالم.
roula.seghaier@idwfed.org

ألينا سميث (Alyna Smith)
كبير موظفي قسم المناصرة، منصة التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير النظاميين *(PICUM)*
تقود عمل منصة التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير النظاميين (PICUM) في مجال الوصول إلى العدالة والصحة لفائدة المهاجرين غير النظاميين، والترافع من أجل حقوق الأشخاص ذوي الإقامة غير الآمنة على الصعيدين الأوروبي والدولي. تعمل مع أعضاء المنصة على المستوى الوطني من أجل الرصد والتأثير الإيجابي على السياسات والممارسات التي تؤثر على حياتهم اليومية.
alyna.smith@picum.org

كاثرين تاكتاكين (Catherine Tactaquin)
منظِّمة مساعدة للاجتماعات، شبكة النساء والهجرة *(WIMN)*
شبكة النساء والهجرة هي شبكة نضالية تركز على حقوق المرأة في الهجرة، وتدعو الشبكة المنظمات والنشطاء إلى توسيع رقعة السياسات التي تركز على الحقوق والتي تعطي الأولوية لمصالح النساء بمختلف أنواعها ولمصالح أسرهن، بأشكالهن المختلفة، والمتأثرات بالهجرة عبر العالم.
ctactaquin@gmail.com

بدعم من مؤسسة

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

GLOBAL COALITION ON MIGRATION

gcm

ORGANIZE. BUILD. TRANSFORM.

www.spotlightreportmigration.org